الفصل الأول
إسرائيل ومفاوضات السلام

عاطف أبوسيف
و مهند مصطفى

مدخل

شهدت العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية عام ٢٠١١، حالة من «الجمود والحراك» السياسي معا، ويمكن القول إن الجمود كان حراكيا، والحراك كان جمودا. وفي قراءة للعام ٢٠١١، نرى أن كل طرف من طرفي المعادلة حاول أن يحقق مصالحه السياسية من خلال إبقاء حالة الجمود في المفاوضات، والتحرك السياسي خارج أداة التفاوض، أي التحرك لإفشال إستراتيجية الطرف الآخر. فإسرائيل تحركت للحفاظ على الجمود السياسي في المسيرة السياسية دون أن يؤدي هذا الجمود إلى خسارتها ودفعها ثمنا، من وجهة نظرها، كما حدث عام ٢٠١٠ بتجميد الاستيطان. أما الطرف الفلسطيني فقد تحرك لكسر حالة الجمود التي تريدها إسرائيل مستخدما بالأساس الساحة الدولية، ولا يعني الجمود إسرائيليا بالضرورة غياب التفاوض، بل يعني التفاوض من أجل التفاوض بحد ذاته.

استطاعت إسرائيل بفضل عوامل داخلية، إقليمية ودولية أن تتجاوز استحقاق أيلول بأقل الخسائر، وبما أننا نقيم حاليا العام ٢٠١١، فان الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو استطاعت أن تقلل، على المدى القصير، من وقع الضربة السياسية والدبلوماسية والرمزية الذي كانت متوقعة من «التسونامي السياسي» في أيلول، كما وصفه وزير دفاعها أيهود باراك الذي بات قليل التأثير على القرار السياسي الإسرائيلي، وإن بقي مؤثرا في قراراتها الأمنية.

شهدت العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية عام ٢٠١١، حالة من «الجمود والحراك» السياسي معا، ويمكن القول إن الجمود كان حراكيا، والحراك كان جمودا

وقد ساهمت عوامل عديدة لعبت لصالح حكومة نتنياهو في تجاوز تسونامي استحقاق أيلول، على المدى المنظور. ولعبت هذه العوامل نفسها ضد الفلسطينيين، ومنها:

الانتخابات الأميركية، فقد وقف اوباما مدافعا بقوة عن الموقف الإسرائيلي خلال خطابه في الأمم المتحدة متخليا عن كل التزاماته ووعوده لإقامة دولة فلسطينية ووقف الاستيطان، لا بل استعرض في خطابه الرواية الإسرائيلية متجاهلا الرواية الفلسطينية.

ساهمت الأحداث والثورات في العالم العربي في تراجع القضية الفلسطينية عن الأجندات السياسية العربية على المدى المنظور

غياب المعارضة الإسرائيلية الداخلية المشغولة بنفسها، في ظل هيمنة خطاب نتنياهو السياسي على الشارع الإسرائيلي، وخصوصا الجزء المتعلق باشتراط قيام دولة (هجينية) فلسطينية واعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية. وخصوصا وان قضايا العدالة الاجتماعية غلبت على خطاب اليسار الإسرائيلي الصهيوني ورهانه على قدرة هذا الخطاب على إسقاط حكومة نتنياهو دون أن يبلور خطابا سياسيا معارضا لنتنياهو في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حتى أن رئيسة حزب العمل الجديدة «شيلي يحيموفيتش»، التي تركز على خطاب العدالة الاجتماعية ودولة الرفاه صرحت أن مشروع المستوطنات «ليس خطأ أو جريمة»، لا بل اعتبرت أن الإنفاق على المستوطنات لا يتناقض مع بناء دولة رفاه داخل إسرائيل.[1]

«**الربيع**» **العربي:** ساهمت الأحداث والثورات في العالم العربي في تراجع القضية الفلسطينية عن الأجندات السياسية العربية على المدى المنظور، واعتبرت إسرائيل ان التقدم في المفاوضات أو التسوية أصبح في ظل هذه التحولات في الدول العربية، محفوفا أكثر بالمخاطر على أمن واستقرارها إسرائيل، لهذا يتبنى الكثير من الوزراء الإسرائيليين مواقف متشددة من أي تقدم في العملية السياسية أو التنازل، وأكثر تقدما يطالبون في هذه المرحلة بالحفاظ على الأمر الواقع حتى تتضح الصورة أكثر، كما أن الربيع العربي أدى إلى إشغال الدول الأوروبية بالقضايا العربية والتدخل العسكري في ليبيا.

الأزمة الاقتصادية في أوروبا: ساهمت الأزمة الاقتصادية في تقليل حدة الضغط على إسرائيل في مسألة التفاوض، لا بل أيدت دول الاتحاد الأوروبي المركزية الموقف الإسرائيلي من الطلب الفلسطيني للعضوية في الأمم المتحدة، فيما استمرت ألمانيا في مشروعها المتمثل بتزويد إسرائيل بغواصة من نوع «دلفين» جديدة على الرغم من أنها جمدت تسليمها لإسرائيل لأسبوعين بسبب البناء الاستيطاني في القدس، حيث ما لبثت أن تراجعت،[2] ما جعل حكومة نتنياهو تستهزئ بمقولة العزلة الدولية التي يسوقها اليسار الإسرائيلي، وتراجع عنها تدريجيا بعد أيلول.

ساهمت الأزمة الاقتصادية في تقليل حدة الضغط على إسرائيل في مسألة التفاوض

١. ملحق صحيفة «هآرتس»، الجمعة، ١٩ آب ٢٠١١.
٢. **يديعوت احرونوت**، ٤ كانون الأول ٢٠١١.

ذكرنا في تقرير مشهد العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية لعام ٢٠١٠، أن إستراتيجية نتنياهو التفاوضية كانت تهدف إلى تحويل قضية الصراع من قضية احتلال إلى قضية اعتراف، من خلال إدراج مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية في صلب المطالب الإسرائيلية وجوهرها، وقد نجح نتنياهو في تحويل هذا المطلب من مجرد مطلب كباقي المطالب الإسرائيلية (كما فعل اولمرت وليفني) إلى المطلب الإسرائيلي الأساسي، والاهم انه استطاع أن يزيح الشارع الإسرائيلي إلى تأييد هذا المطلب بأغلبيته واضعا اليسار الإسرائيلي في مأزق سياسي كبير.

تم تصعيد الاستيطان في الضفة الغربية عموما وفي القدس خصوصا، بشكل لم يسبق له مثيل منذ تولي الحكومة الحالية

اعتمدت إستراتيجية نتنياهو لعام ٢٠١١، على النقاط التالية:

١. إما العودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة، كما تريد إسرائيل، أو العودة إلى المفاوضات من أجل المفاوضات، كما حدث خلال محادثات عمان في مطلع عام ٢٠١٢. حيث تتحول المفاوضات إلى هدف بحد ذاته تستفيد منه إسرائيل في كسب الوقت دون أي نتيجة على مستوى المطالب الفلسطينية أو حتى الدولية، وفي الوقت نفسه قامت الحكومة الإسرائيلية بتصعيد الاستيطان في الضفة الغربية عموما وفي القدس خصوصا، بشكل لم يسبق له مثيل منذ تولي الحكومة الحالية، وذلك بهدف الاستمرار في وضع حقائق على الأرض، في القدس تحديدا من جهة، ولكي تعوض ما فاتها من بناء بسبب التجميد الجزئي للاستيطان الذي كان في العام ٢٠١٠.

٢. إبقاء الوضع على ما هو عليه، أي دون مفاوضات منهجية من جهة، وإفشال أي تحرك دولي للفلسطينيين من جهة أخرى. وحتى المفاوضات التي وافقت عليها إسرائيل في الأردن، فإنها مفاوضات من أجل المفاوضات، هكذا تنظر إسرائيل إليها، وبدأت تستعد لفشلها وإلقاء التهم بذلك على الفلسطينيين. فقد صرح وزير الخارجية ليبرمان في نقاش في لجنة الخارجة والأمن حول المفاوضات الجارية في الأردن «ليس للفلسطينيين مصلحة في إنجاح المفاوضات في الأردن، وهم يستعدون لاتهام إسرائيل بإفشالها منذ بدايتها، كما ذهب الفلسطينيون إلى الأردن إرضاء للملك وليس رغبة في التفاوض».[٣]

بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي، وحتى الاستيطاني منه، توجه يطالب بضم المناطق C إلى إسرائيل

٣. بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي، وحتى الاستيطاني منه، توجه يطالب بضم المناطق C إلى إسرائيل، والتعامل مع السلطة الفلسطينية كدولة فلسطينية

٣. **يديعوت احرونوت**، ١٠ كانون الأول ٢٠١٢.

(فكرة الدولة المؤقتة) ، أي التعامل مع الواقع الحالي كوضع نهائي من خلال إضافة تغييرات طفيفة . فمن ناحية اليمين الاستيطاني فان ضم مناطق C إلى دولة إسرائيل «والتنازل» عن جزء من «أرض إسرائيل» التي تقيم عليها السلطة الفلسطينية هو الرد على الخطاب الذي يخشى من تشييد دولة ثنائية القومية إذا استمر اليمين في سياسته الهادفة إلى عدم الوصول إلى تسوية، خصوصا وان منطقة C تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية وتحتوي على ١٠٠٪ من المستوطنات، وبضعة آلاف من السكان الفلسطينيين .[٤]

لم تقدم إسرائيل على اي تحول ملحوظ في مواقفها السياسية

إسرائيل والطلب الفلسطيني نيل العضوية في الأمم المتحدة

ظل السعي الفلسطيني للحصول على اعتراف أممي بالدولة الفلسطينية منذ بدايات العام ٢٠١١ وحتى اللحظة مادة النقاش الأساسية، ولم تنتج مبادرات سياسية سواءً إسرائيلية أو دولية إلا في ضوء هذا السعي وكردة فعل له . وهيمن الموضوع المرتبط بقبول عضوية دولة فلسطين على حدود ٦٧ في الأمم المتحدة على مجمل الحراك السياسي في المنطقة، ويصعب الحديث عن أي تفاعل سياسي إسرائيلي فلسطيني بعيداً عن فكرة استحقاق أيلول، بحيث باتت كل المبادرات التي تقدمت بها الرباعية الدولية أو الولايات المتحدة تبحث في سبل تجاوز الصدام المتوقع والبحث عوضاً في سبل أخرى تجعل التفاوض بين الطرفين ممكناً . بالطبع فإن مثل هذا النقاش كان يأخذ بعين الاعتبار العامل الإقليمي الكبير المتمثل في التحولات الكبرى التي ضربت العالم العربي .

إسرائيلياً، لم تقدم إسرائيل على اي تحول ملحوظ في مواقفها السياسية، بل إن قراءة الخطاب السياسي الإسرائيلي الرسمي الحاكم تقود إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل أصبحت أكثر بعداً ، وربما أقل رغبة في تحقيق اتفاق سلام مع الفلسطينيين . وأن مقولة إدارة النزاع لا حله، تعمقت أكثر وأخذت أبعاداً جديدة تقترح بأن الوضع الراهن هو أفضل الصيغ التي يمكن من خلالها إدارة النزاع، لذا وجدت إسرائيل صعوبة في تقبل أي تعديل على السياق الفلسطيني العلائقي معها مثل تحقيق المصالحة الفلسطينية الفلسطينية، كما أن صفقة تبادل الأسرى جاءت ضمن سياسة احتواء قطاع غزة، وربما الرد على ما تقول عنه إسرائيل أحادية التصرف الفلسطيني، ولم تنتج مثلاً أي تحول جوهري في التعامل مع القطاع وحماس .

تعمقت مقولة إدارة النزاع لا حله أكثر، وأخذت أبعادا جديدة

رفضت إسرائيل الطلب الفلسطيني منذ اللحظة الأولى جملة وتفصيلاً، ويمكن

٤ . أنظر على سبيل المثال ورود هذا الادعاء في الوثيقة التي أعدها مجلس المستوطنات عشية توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة- :
html.00-http://www.news1.co.il/Archive/003-D-59332 (شوهد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١)

الإشارة إلى مجموعة من المقولات ميزت الخطاب الإسرائيلي في هذا الشأن :[٥]

I. اعتبار الطلب الفلسطيني تصرفاً أحادي الجانب واعتباره معارضاً لروح عملية التسوية التي تربط العلاقة بين الجانبين .

II. التأكيد على أن نتائج المفاوضات لا يمكن أن تقر إلا بالاتفاق بين الطرفين وأن التوجه إلى المنابر الدولية لن يغير من هذه الحقيقة .

III. الادعاء بأن الفلسطينيين لا يريدون أن يأخذوا بعين الاعتبار مواقف إسرائيل وحاجاتها الأمنية لذا فهم يهربون إلى المؤسسات الدولية .

IV. اعتبار الطلب الفلسطيني جزءاً من عملية أكبر لعزل إسرائيل ونزع شرعيتها وهو مسنود بالأغلبية العددية للدول العربية والإسلامية في المؤسسات الدولية .

V. إزاء كل ما سبق، الادعاء بأن ليس أمام إسرائيل أي خيار إلا التصرف وفق مصلحتها وعمل كل جهد من أجل تخفيف آثار ذلك، مع التشديد انه إذا كان الفلسطينيون قد اختاروا أن يسيروا في الطريق الأحادي فإن لإسرائيل الحق في فعل الشيء ذاته .

كانت هنالك توجهات إسرائيلية، أكاديمية وإعلامية، كما الأمر في الحكومة الإسرائيلية لا تخشى من استحقاق أيلول، سوى البعد الرمزي فيه

وفي الوقت نفسه كانت هنالك توجهات إسرائيلية، أكاديمية وإعلامية، كما الأمر في الحكومة الإسرائيلية لا تخشى من استحقاق أيلول، سوى البعد الرمزي فيه، أما على أرض الواقع فإنها لم تكن تخشاه، وذلك للأسباب التالية :[٦]

١ . **التجربة التاريخية الإسرائيلية:** تفيد التجربة التاريخية الإسرائيلية في قيام الدولة أن الاعتراف وحده لا يكفي، ففي تشرين الثاني ١٩٤٧ اعترفت الأمم المتحدة بدولة يهودية في فلسطين، ولكن هذا الاعتراف كان مهما من الناحية الرمزية والشرعية فقط، بينما الذي حقق هذا الاعتراف على أرض الواقع هي الحرب التي خاضها «الييشوف» اليهودي حتى أيار ١٩٤٨، واستمرت بها إسرائيل بعد ذلك .

٢ . **التجربة التاريخية الفلسطينية:** يدعي أصحاب هذا التوجه في إسرائيل، أن إسرائيل مرت بسيناريو مشابه في تشرين الثاني ١٩٨٨، عندما أعلن ياسر عرفات عن قيام دولة فلسطين (اعلان الاستقلال)، واعترفت حينها ٨٨ دولة

٥ . ورد قسم من هذه الادعاءات في خطاب نتنياهو في الأمم المتحدة في أيلول ٢٠١١، شاهد الخطاب كاملا على الرابط التالي : http://www.youtube.com/watch?v=q8LIEPxnbkc

٦ . أنظر على سبيل المثال المقال الذي كتبه البروفسور شلومو افنيري وقد شغل في السابق مدير عام وزارة الخارجية، ملحق «**هآرتس**». بعنوان «المطلوب: عقل». الجمعة ٢٠١١/٩/١٦ . ص: ١٠-١١ . والورقة البحثية لكل من: شلومو بروم وعودد عيران، اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية: الانعكاسات على إسرائيل، مجلة **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٤، العدد ٣، ٢٠١١ .

بدولة فلسطين ، وبعد شهر أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم ٤٣/ ١٧٧ الذي اعترف بإعلان الاستقلال، وأيد القرار ١٠٤ دول وبمعارضة دولتين (إسرائيل وأميركا) وامتناع ٣٦ دولة. إلا أن ذلك لم يغير من واقع الحال شيئا بالنسبة للدولة الفلسطينية على الأرض.[٧]

٣. **الانقسام الفلسطيني**، بين غزة التي تسيطر عليها حماس، وبين الضفة الغربية التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، حيث أن الاعتراف لا يعني شيئاً في ظل هذا الانقسام، خصوصا وان حماس قد عارضت التوجه إلى الأمم المتحدة كخيار سياسي.

٤. أن السلطة الفلسطينية تسيطر عمليا على منطقة واحدة في الضفة الغربية لا تتجاوز ٤٠٪، بينما تقع مناطق «C» تحت السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية وهي تشكل فعليا ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، هذه الحقيقة دفعت أوساطا حتى من اليمين الاستيطاني- الديني إلى المطالبة بضم هذه المناطق إلى السيادة الإسرائيلية، إما كعقاب للسلطة الفلسطينية على توجهها إلى الأمم المتحدة وإما كخيار سياسي إسرائيلي لإنهاء الصراع بحيث تشكل مناطق السلطة الفلسطينية الآنية أرضا لسلطة فلسطينية، بينما تضم إسرائيل مناطق «C». وفي هذا السياق قال مدير عام مجلس المستوطنات السابق «نفتالي بانت» وهو إحد قيادات اليمين الاستيطاني، وكان مقربا من بنيامين نتنياهو في السابق ومدير حملته الانتخابية: إن طلب الفلسطينيين بعضوية في الأمم المتحدة هي فرصة وليست تهديدا، حيث طالب باستغلال ذلك وضم مناطق «C» إلى إسرائيل وقد طور فكرته في ورقة سياسية أعدها وسماها «خطة التهدئة: خطة عملية لادارة الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني» طالب فيها بضم مناطق C وإعطاء المواطنة الاسرائيلية لـ ٥٥ ألف فلسطيني يسكنونها.[٨] كما ظهر هذا الطلب في وثيقة خاصة أعدها مجلس المستوطنات كرد على التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة.[٩] تجدر الإشارة إلى أن وزراء في الحكومة يؤيدون هذا التوجه (مثل كاتس، ادلشتين وغيرهم).

تسيطر السلطة الفلسطينية عمليا على منطقة واحدة في الضفة الغربية لا تتجاوز ٤٠٪، بينما تقع مناطق «C» تحت السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية وهي تشكل فعليا ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية

لقد تمكن الفلسطينيون من ضغط إسرائيل كثيراً خلال فترة الإعداد لهجومهم

٧. المصدر السابق.

٨. آفي يساخاروف، «على مشارف المواجهة القادمة»، **هآرتس**، ١ آذار ٢٠١٢، ص: ٢، وقد ناقش يساخاروف في مقاله تصورات «بانيت» وغيره، وأدعى أن توجهات إدارة الصراع في اليمين الاسرائيلي، تتجاهل في رؤيتها وجود طرف فلسطيني لن يقبل بأن تدير إسرائيل الصراع وهو جالس متفرجاً على ذلك.

٩. أنظر على سبيل المثال ورود هذا الادعاء في الوثيقة التي أعدها مجلس المستوطنات عشية التوجه إلى الأمم المتحدة http://www.news1.co.il/Archive/003-D-59332-00.html-(شوهد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١)

الدبلوماسي ورمي الكرة في ملعب حكومة نتنياهو التي شحذت كل همتها في سبيل إفشال المسعى الفلسطيني والتقليل من آثار ارتداداته الجانبية. لذا فإن أي حراك خارجي رغم تعارضه مع التطلعات الفلسطينية كان يعني زحزحة المواقف الإسرائيلية ولو قليلاً. وتأسيساً على ذلك وجدت حكومة إسرائيل بأن الدفاع عن مواقفها والتقوقع داخلها يشكلان الطريق الأضمن كي لا تنزلق في لعبة التنازلات التي لا ترغب فيها. ثبت ذلك في رفض إسرائيل لكل المواقف الوسطية التي ظهرت قبل المواجهة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو أمام الجمعية العمومية، مثل المقترح الفرنسي بإجراء مفاوضات تقود خلال سنة إلى حل دائم ، كما رفضت إسرائيل تقديم أي تصورات حول مواقفها بخصوص الحدود للجنة الرباعية خلال مهلة التسعين يوماً ونجحت في تجاوز الوقت وتفادي أي عواقب جانبية للعطل الحادث في عملية التسوية. إن استمرار الوضع القائم هو أقل الخيارات سوءاً كما يقول أودي منور في مقالة له في معاريف.[١٠]

اعتبر نتنياهو التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة تهرباً من مواجهة النتائج الحقيقية لعملية السلام وأن الفلسطينيين لا يريدون السلام الحقيقي

لقد اعتبر نتنياهو الطلب الفلسطيني تهرباً من مواجهة النتائج الحقيقية لعملية السلام وأن الفلسطينيين لا يريدون السلام الحقيقي. واستل نتنياهو مجموعة من المواقف التي حاول من خلالها تشتيت تركيز العالم على الحق القانوني والوطني الفلسطيني في كيان سياسي خاص به، وهي طريقة يصفها زلمان أميت ودفنا ليفيت في كتباهما الجديد الموسوم «مذهب الرفض الإسرائيلي: أجندة مخفية لعملية السلام في الشرق الأوسط» الصادر عام ٢٠١١ بأنها عنصر ثابت في السياسة الإسرائيلية منذ بن غوريون، بحيث تحول إسرائيل مسار النقاش الحقيقي نحو قضايا تعرف أنها ليست في صلب النقاش، وتعرف أن التفكير فيها سيدمر عملية التسوية.[١١]

يشير الباحثان بروم وعيران أن انضمام فلسطين الى عضوية الأمم المتحدة ومجمل التوجه إلى الأمم المتحدة لم يحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أن إسرائيل تدرك ذلك فتجربتها مع الأمم المتحدة في هذه السياق معروفة، الصراع حول قبول عضوية فلسطين لم يكن صراعا على الأرض بل صراع على الشرعية وما تحمل من مدلولات رمزية. ويعتبر الباحثان انه حتى مع قبول عضوية فلسطين فان الفلسطينيين عليهم التفاوض لحل القضايا المركزية الثلاث، وهي الحدود، القدس ومسألة اللاجئين.[١٢]

يشير الباحثان بروم وعيران أن الصراع حول قبول عضوية فلسطين لم يكن صراعا على الأرض بل صراع على الشرعية وما تحمل من مدلولات رمزية

يشير الباحثان في ورقة إستراتيجية أعدت في هذا الموضوع أن التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة أو الاعتراف بعضوية فلسطين ستكون له عدة انعكاسات:

١٠. أودي منور، «استمرار الوضع القائم أقل الخيارات سوءاً»، **معاريف**، ١٧ آذار ٢٠١١.

11. Zalman Amit & Daphna Levit, Israeli Rejectionist: A Hidden Agenda in the Middle East Peace Process, Pluto Press, 2011.

١٢. المصدر السابق، ص: ٨-٩.

- **انعكاسات سياسية وقضائية:** وتتعلق بعلاقة إسرائيل مع الدول التي أعلنت عن موافقتها على انضمام فلسطين كعضو في الأمم المتحدة، سواء أكانت تلك الدول أعضاء مجلس الأمن أم دول الهيئة العامة للأمم المتحدة. وأشار الباحثان تحديدا إلى العلاقة مع الكتلة الأوروبية، إذ إن الدولة التي ستعترف بفلسطين سوف توسع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية معها، مما قد يعقد علاقات إسرائيل، خصوصا وان الاعتراف قد يدخل فلسطين إلى معاهدات ومنظمات دولية مهمة مثل الطيران المدني والملاحة البحرية أو انضمامها إلى المحكمة الجنائية الدولية، ما قد يهدد مسؤولين إسرائيليين بالاعتقال إذا تقدمت فلسطين بشكوى للمحكمة، لان الاعتراف بعضوية فلسطين يعني أن مناطق قطاع غزة والضفة الغربية ستكون في مجال عمل المحكمة الجنائية. كما أن ذلك سيمكن الدولة الفلسطينية من اعتقال الإسرائيليين الذين يدخلون إلى مناطق تحت السيطرة الفلسطينية ومحاكمتهم، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أن يحاول الفلسطينيون توسيع صلاحياتهم إلى المناطق B و- C.
- **انعكاسات أمنية:** وتتعلق الانعكاسات الأمنية من وجهة النظر الإسرائيلية في محاولة الفلسطينيين بسط سيطرتهم وصلاحياتهم إلى مناطق خاضعة لإسرائيل مثل المنطقة C، ما قد يؤدي إلى مواجهات وإلى تدهور الوضع الأمني. وما قد يدهور الوضع الأمني من وجهة نظر إسرائيل هو الربيع العربي، والإحباط الفلسطيني النابع من الجمود المطلق في العملية السياسية.

انتهاء التسونامي السياسي لا يعني أن تأثير استحقاق أيلول قد انتهى

- **انعكاسات اقتصادية:** وفي هذه النقطة يعتقد الباحثان أن الانعكاسات الاقتصادية ستكون سلبية على الفلسطينيين بالذات، فالسلطة الفلسطينية لا تملك أوراق ضغط اقتصادية على إسرائيل، وكل خطوة ستتخذها السلطة في هذا الجانب لن تضر إسرائيل بل قد تلحق الضرر بالدولة الفلسطينية نفسها، فحجم الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل لا يتعدى واحدا بالمائة من حجم الواردات الإسرائيلية.

إلا أن الكاتبين يعتقدان أن غياب التسونامي السياسي لا يعني أن تأثير استحقاق أيلول قد انتهى، فهما يعتقدان أن هذه التحولات السياسية لا تحدث سريعا كما توقع الإسرائيليون، بل هي تتراكم لتحدث تسونامي سياسيا، حيث أن التسونامي لا يكون فجأة ودون تراكمات سابقة له، وان استحقاق أيلول هو بداية التسونامي وليس نهايته، كما اعتقد الكثير من الإسرائيليين وبالذات الحكومة الإسرائيلية.

هنالك تصور إسرائيلي يعتقد أن التوجه للأمم المتحدة هو رؤية لتصور فلسطيني

لقيام دولة فلسطينية بدون مفاوضات، والهدف هو وضع إسرائيل أمام الأمر الواقع كما فعلت هي عام ١٩٤٨، حيث أن التوجه الفلسطيني بطلب العضوية يكمل ما بدأته السلطة بناء الدولة من «تحت إلى فوق» أي بناء المؤسسات والبنية التحتية المؤسساتية والخدماتية والأمنية والسياسية والاقتصادية تمهيدا لقيام الدولة، بحيث تصبح الظروف جاهزة لإقامة الدولة عندما يتوجه الفلسطينيون إلى الحصول على الاعتراف الدولي والعضوية في الأمم المتحدة، خصوصا وان مجلس الأمن سيقوم بفحص هذه الجاهزية المؤسساتية للسلطة الفلسطينية قبل اتخاذ قراره، الأمر الذي سوف يؤثر على قراره، على الأقل على المترددين من دول الأعضاء.[١٣] يتفق الباحث الإسرائيلي افرايم ليفي مع ما توصل له بروم وعيران من أن فشل طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة سوف تكون لها انعكاسات سلبية على إسرائيل. صحيح أن إسرائيل تحاول إفشال هذا المسعى إلا أنها لا تقدم أفقا سياسيا بديلا للفلسطينيين كبديل للتوجه لطلب العضوية أو بديلا في حالة فشل المسعى الفلسطيني في مجلس الأمن، ما قد يهدد الاستقرار الأمني في المنطقة وأمن إسرائيل تحديدا، حيث انه إذا أصاب الجمهور الفلسطيني إحباط من المسعى السياسي الدبلوماسي، فقد يتخذ موقفا من خلال انتفاضة ثالثة للتحرير.[١٤]

نظرت المصادر الإسرائيلية مثل بقية القوى الإقليمية والدولية بتردد إلى الأحداث في العالم العربي، وعبرت عن مواقف متباينة في البداية مما يحصل في دول الجوار، بيد أن إسرائيل الرسمية لم يخالجها شك منذ البداية بأن ما يحدث لن يكون مفيداً لإسرائيل في الكثير منه

الربيع العربي واستحقاق أيلول: التأجيل وكسب الوقت

كان الربيع العربي مفاجئاً حتى بالنسبة للآلاف التي خرجت في الميادين العامة في تونس والقاهرة وصنعاء وبنغازي وبعد ذلك في دمشق غيرها. أخذت الدوائر الرسمية الإسرائيلية على حين غرة برياح التغيير العربي التي عنت ضمن أشياء كثيرة سقوط أنظمة كانت من ثوابت الرؤية الإقليمية الإسرائيلية في المنطقة، وعلى رأسها نظام حسنى مبارك في مصر. نظرت المصادر الإسرائيلية مثل بقية القوى الإقليمية والدولية بتردد إلى الأحداث في العالم العربي، وعبرت عن مواقف متباينة في البداية مما يحصل في دول الجوار، بيد أن إسرائيل الرسمية لم يخالجها شك منذ البداية بأن ما يحدث لن يكون مفيداً لإسرائيل في الكثير منه.

في بداية الربيع العربي وجد موقفان في إسرائيل للرد على التطورات الحادثة في الجوار. يقول الموقف الأول بضرورة قيام إسرائيل بمبادرة سياسية تشمل تقديم تنازلات مؤلمة تضمن تعزيز التوجهات السلمية في المنطقة وتقوية محور الاعتدال وبالتالي جعل

١٣. افرايم ليفي، دولة فلسطين من النظرية إلى التطبيق: تحديات الفلسطينيين وإسرائيل، مجلة **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٤، العدد٢، ص: ٣٧-٤٩.
١٤. المصدر السابق، ص: ٤٧.

السلام شيئاً مفيداً وممكناً. مثلاً أوصت يديعوت احرونوت في افتتاحيتها تعقيباً على دعوة وزير الدفاع الأميركي بضرورة العودة إلى التفاوض بأنه سيتعين على إسرائيل أن تتوصل لاتفاق سريعاً مع الفلسطينيين لتزيل الصراع عن جدول أعمال العالم العربي المتقلب قبل أن تسيطر حكومات متطرفة على مقاليد الحكم.[١٥] فيما اقترح الموقف الثاني بأنه من المبكر الحكم على نتائج الربيع العربي الذي لم يحمل في بدايته أي روابط مع الصراع العربي الإسرائيلي، إذ يستحسن لإسرائيل أن تنتظر لترى كيف تتطور الأمور، وان لا تقدم على تنازلات مجانية مبكرة. بالنسبة لنتنياهو، فإنه مع أخذ القوى الصاعدة للحكم في البلدان العربية عقب الثورات بعين الاعتبار، فإنه يتوجب على إسرائيل الانتظار جيلاً آخر حتى تصعد القوى التقدمية لقيادة العالم العربي وتأخذه في طريق جديد، كما عبر عن ذلك نتنياهو [١٦]

وعلى إسرائيل، كما يقول تقرير المسح الاستراتيجي لإسرائيل في العام ٢٠١١ الصادر عن معهد دراسات الأمن القومي، أن تختار بين انتظار الاستقرار الإقليمي فيما تحافظ على سياسة الردع بحق التهديدات الموجهة لها من دول أو منظمات، أو تحاول أن تؤثر في البيئة الإستراتيجية للإقليم خاصة من خلال مبادرة لتسوية فلسطينية إسرائيلية. فقد لا تحل هذه المبادرة صراعات إسرائيل المختلفة من جيرانها العرب كما لن تحيد الملف النووي الإيراني، لكنها بالتأكيد ستخفف من حدة كل ذلك ووقعه، كما ستساعد في تحسين وضع إسرائيل الدولي. [١٧]

وأياً يكون الحال فإن هذا التقويم الشرق أوسطي الجديد مقلق بالنسبة لإسرائيل. أغلبية الإسرائيليين (٥, ٦٨٪) قدروا بأن التغيرات في العالم العربي ستدفع الوضع الإستراتيجي لإسرائيل إلى الأسوأ.[١٨] وكما يقول عوديد عيران: لقد انتهي عصر التطبيع بين إسرائيل والدول العربية الذي تجسد في مجالات مختلفة. [١٩] وكتبت يديعوت في افتتاحيتها «أهلاً وسهلاً إلى قاهرة ستان»[٢٠] فليس شباب الفيس بوك ولا تويتر هم من سيجلسون على كرسي مبارك بل الإخوان المسلمون. [٢١]

---

١٥ **يديعوت احرونوت**، «هذا التفاوض اللعين»، ٤ كانون الأول ٢٠١١.

١٦ كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام الكنيست خلال النقاش الذي جرى حول سياسة حكومته بناء على جمع تواقيع ٤٠ نائباً. ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١. موقع رئاسة الوزراء الإسرائيلية http://www.pmo.gov.il/PMOEng (شوهد بتاريخ ١ كانون الأول ٢٠١١).

17 Anat Kurz and Sholomo Brom, (ed.) Strategic Survey for Israeli 2011, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2011, p 10.

١٨ أفرايم ياعر و تمار هيرمان، «مقياس السلام: تشرين الثاني ٢٠١١» **يديعوت احرونوت**، ١٣ كانون الأول ٢٠١١.

١٩ عوديد عيران، «انتهى عصر التطبيع بين إسرائيل والدول العربية»، **نظرة عليا**، ١٣/ ١٢/ ٢٠١١.

٢٠ **يديعوت احرونوت**، ٢٢/ ١٢/ ٢٠١١.

٢١ آري شبيط، «خائبو الأمل هذا العام»، **هآرتس**، ٢٩ كانون الأول ٢٠١١.

ويعدد دانيال بايمان مصادر القلق الإسرائيلي من التحولات العربية :[٢٢]

- حين يصبح الأصدقاء أعداء، في إشارة للتحولات التي تجري في مصر .
- الشيطان في إشارة إلى سورية .
- الشعوب لا تصنع السلام بل الحكومات غير الديمقراطية .
- الأزمة التي ستنشأ في غزة .
- آفاق السلام ضعيفة .

تجد إسرائيل نفسها استراتيجياً في عالم متقلب، فقد تغير الاستقرار الاستراتيجي الذي استطاعت التعايش معه وطورت تعاملها الأمني معه على المدى البعيد

في كل هذا السياق العربي تجد إسرائيل نفسها استراتيجياً في عالم متقلب، فقد تغير الاستقرار الاستراتيجي الذي استطاعت التعايش معه وطورت تعاملها الأمني معه على المدى البعيد. يعدد «رون تيرا»[٢٣] خمسة أسباب لذلك :

١ . انتهاء توازن القوة بين العراق وإيران وهيمنة القوة الإيرانية في المنطقة .

٢ . عدم الاستقرار في مصر وربما تغير العلاقة معها .

٣ . تغير السياسات في تركيا تجاه إسرائيل، وبحث إسرائيل عن بدائل .

٤ . النظام العلوي المتآكل .

٥ . تراجع الفعالية الأميركية .

إلا أن البعض في إسرائيل نظر إلى الثورات العربية كفرصة للمناورة في العملية السياسية مع الفلسطينيين، وقد بدا الكثير من الوزراء أكثر تحفظا من أي تقدم في المسيرة السلمية، وحاولت قيادات إسرائيلية مهمة (في الحكم وخارجه) مثل «موشيه ارنس» وزير الدفاع السابق التشكيك حتى في المصداقية السياسية لاتفاق السلام مع مصر، معتبرا أن إسرائيل قدمت تنازلات كثيرة في هذا الاتفاق وكان عليها الاحتفاظ بأراض في سيناء وذلك تحسبا لواقع قد ينتج مستقبلا مثل الثورات العربية وتغيير الأنظمة .[٢٤] بالإضافة إلى ذلك بدأت قيادات إسرائيلية ووزراء في الحكومة حملة نزع شرعية عن السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، تشبه في بداياتها الحملة التي شنت على ياسر عرفات بادعاء غياب الشريك .

البعض في إسرائيل نظر إلى الثورات العربية كفرصة للمناورة في العملية السياسية مع الفلسطينيين

حاول بعض الباحثين الإسرائيليين من ذوي التوجه اليميني الربط بين الأنظمة العربية القديمة وبين السلطة الفلسطينية، ففي ورقة قدمها الباحث هليل فريش من

22 Daniel Byman, "Israel's Pessimistic View of the Arab Spring", The Washington Quarterly, 34:3 Summer 2011, pp 123- 136

23 Ron Tira, "The Breakup of Israel's Strategic Puzzle", Strategic Assessment, vol.14, no3, October 2011, pp 43 - 56

٢٤ . موشيه ارنس، «مراهنة بيغن»، **هآرتس**، ٣/ ١/ ٢٠١٢ . ص: ب١ .

مركز بيغين–سادات اليميني قال إن السلطة الفلسطينية لم تنضم للربيع العربي لأنها هي جزء من النظام السياسي القديم، وان القيادة الفلسطينية هي قيادة فاقدة للشرعية. تنضم هذه التصريحات إلى محاولات إضعاف السلطة الفلسطينية والتعامل معها على أنها لا تمثل شريكا، فمثل تلك الأصوات التي تدعو إلى عدم إقامة علاقات مع أنظمة مهددة مثل سورية كما كان مع مصر، تعتبر الاتفاق مع السلطة الفلسطينية يندرج ضمن سياسة الانتظار وعدم التوقيع، لان القيادة الفلسطينية الحالية جزء من النظام العربي القديم ومن غير الممكن لإسرائيل أن توقع مع قيادة قد تسقط لاحقا.[٢٥]

أدى الربيع العربي بأعضاء في حكومة نتنياهو إلى استغلال ذلك، والتعبير عن مواقفهم الحقيقية في رفض إقامة دولة فلسطينية، وكان من بين الوزراء الذين صرحوا بذلك وزير التعليم جدعون ساعر، وهو يعتبر من الوزراء المعتدلين

وقد لوحظ أن الربيع العربي أدى بأعضاء في الحكومة إلى استغلال ذلك، والتعبير عن مواقفهم الحقيقية في رفض إقامة دولة فلسطينية، وكان من بين الوزراء الذين صرحوا بذلك وزير التعليم جدعون ساعر، وهو يعتبر من الوزراء المعتدلين في حكومة نتنياهو حيث صرح في كانون الثاني أن إقامة الدولة الفلسطينية لن تؤدي إلى إنهاء الصراع، وانها في حال إقامتها تشكل خطرا على إسرائيل.[٢٦] وأضاف ساعر المقرب من نتنياهو، خلال جولة له في المستوطنات: «إن ازدياد قوة الإسلام الراديكالي في المنطقة والتطورات المتعلقة بالخطوات أحادية الجانب للفلسطينيين في الساحة الدولية، تلزم إسرائيل بوضع علامات سؤال بالنسبة لاستعدادها لإقامة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة، يشكل إقامة دولة فلسطينية عملية خطيرة على إسرائيل، وبعد قيامها قد تستمر بتهديد إسرائيل من موقع أفضل. . . . . لن نعرض أمن إسرائيل للخطر بسبب تصورات سطحية، وأوهام ونوايا غير واقعية».[٢٧] وقبل ذلك وفي السياق نفسه قال سلفان شالوم نائب رئيس الوزراء أن على العالم «أن يرفض الاعتراف بدولة فلسطينية لان الاعتراف بهذه الدولة يعني الاعتراف بكيان حماسي–إيراني في قلب الشرق الأوسط».[٢٨]

تتلخص الفكرة السائدة في إسرائيل، على الرغم من ذلك، بأن ما حدث لن تكون له نهاية سعيدة بالنسبة لإسرائيل ما لم يحدث شيء يغير مسار ما يجري. يتبع ذلك أن على إسرائيل البحث عن مخارج وحلول تقيها عواقب التحولات العربية و «زخات الشتاء الإسلامي» القادم، بتعبيرها. تترجم ذلك في جملة من السياسات الجديدة التي اتبعت على الصعيد العسكري والأمني بجانب مناقشة سيناريوهات مختلفة محتملة لإدارة العلاقة مع الجيران الجدد القدامى.

تتلخص الفكرة السائدة في إسرائيل، بأن ما حدث اقليمياً لن تكون له نهاية سعيدة بالنسبة لإسرائيل ما لم يحدث شيء يغير مسار ما يجري

25 . Hillel Frisch, the Palestinians are Part of the Old Arab Order, BESA Center, 2012.

٢٦ . «هآرتس»، ١٤ كانون الأول ٢٠١١.

٢٧ . المصدر السابق.

٢٨ . يديعوت احرونوت ٢٨ نيسان ٢٠١١.

سياسات مواجهة الطلب الفلسطيني: انتصار سياسي على المدى القصير

رأت إسرائيل في التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة تراجعاً عن المبدأ الأساسي الذي حافظت عليه منذ العام ١٩٩٣ في حصر المفاوضات حول مستقبل عملية السلام بينها وبين الفلسطينيين حين يتعلق الأمر بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبينها وبين سورية حين يتعلق الأمر بهضبة الجولان. وهو مبدأ ترى فيه إسرائيل حافظاً لمصالحها ويبعدها عن الضغط الدولي المحتمل والحاجة لتطبيق القرارات الأممية بشأن الصراع في المنطقة. إن العودة بالصراع إلى طاولة النقاش الدولي ليس في مصلحة إسرائيل بأي حال حتى لو كان الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية سيعني ضمن أشياء أخرى الاعتراف بحقوق يهودية والإقرار العالمي بحدود دولة إسرائيل على المناطق الأخرى غير الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيشمل هذا الاعتراف دولاً عربية وإسلامية أيضاً. إلى جانب ذلك فإن التوجه الفلسطيني يشكل خطوة من طرف واحد، وتصرفا فلسطينيا أحاديا في تقرير مصير عملية التسوية بين الطرفين. كما أنه يشكل محاولة لفرض نتائج التسوية مبكراً على إسرائيل ولي ذراعها للقبول بهذه النتائج.

رأت إسرائيل في التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة تراجعاً عن المبدأ الأساسي الذي حافظت عليه منذ العام ١٩٩٣ في حصر المفاوضات حول مستقبل عملية السلام بينها وبين الفلسطينيين حين يتعلق الأمر بالضفة الغربية وقطاع غزة

نظرت إسرائيل إلى الخطوة الفلسطينية بأنها خطوة تهدف إلى تحقيق هدفين، الأول تعزيز الدعم الدولي للدولة الفلسطينية من أجل تحريك عملية السلام التي وصلت إلى طريق مسدود في العام ٢٠١١، أما الهدف الثاني فهو إرسال رسالة إلى الجمهور الفلسطيني بان لدى السلطة وسائل سياسية ونضالية أخرى غير المفاوضات من أجل إقامة الدولة.[٢٩]

حاولت إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة إفشال الخطوة الفلسطينية بطلب العضوية، وتركزت الجهود على منع الفلسطينيين من الحصول على أغلبية في مجلس الأمن. بالنسبة لإسرائيل كان الهدف في منتهى الأهمية السياسية والرمزية، فإذا لم يحقق الفلسطينيون نجاحا في الحصول على أغلبية، فمعنى ذلك فشلهم في الحصول على العضوية في الأمم المتحدة، بل وسد الأفق السياسي أمامهم واجبارهم على العودة إلى المفاوضات بدون شروط، أو إبقاء الوضع على ما هو عليه، كما أن فشل الفلسطينيين في مجلس الأمن يعتبر نصرا سياسيا لنتنياهو في الساحة الداخلية الإسرائيلية وتفكيكاً لمقولة اليسار والمعارضة حول «تسونامي سياسي» ضد إسرائيل. أما الولايات المتحدة فأرادت إفشال المساعي الفلسطينية في مجلس الأمن لكي لا

٢٩. شلومو بروم وعوديد عيران، اعتراف الأمم المتحدة في الدولة الفلسطينية: الانعكاسات على إسرائيل، مجلة **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٤، العدد ٣، ٢٠١١، ص: ٦.

تضطر لاستعمال الفيتو ضد قرار الاعتراف بعضوية فلسطين، حيث تخشى أميركا أن الفيتو في هذه الحالة قد يلحق المزيد من الضرر بصورة أميركا.

ارتكز الخطاب السياسي الإسرائيلي النقيض للطلب الفلسطيني على مقولة واحدة ووحيدة، تتحدث عن أن تحقيق التسوية والدولة الفلسطينية لا يتم إلا عبر المفاوضات الثنائية بين الطرفين، وأن أي محاولة أخرى لتحقيق ذلك تعطل عملية السلام وتضر بآفاق تحقيق التسوية التاريخية بين الشعبين. التصقت بهذه الفكرة أفكار جانبية أخرى مثل عدم جدية الشريك الفلسطيني والحاجة لتفهم اعتبارات إسرائيل الأمنية عند أي تسوية، والاستعداد لتبادل متفق عليه للأراضي بحيث لا تضرر هذه المصالح. كان يتم تداول هذه الأفكار الثانوية مع واشنطن ومع الأصدقاء في أوروبا، أما مع دول العالم المختلفة فإن الفكرة الأساسية في نقد الطرح الفلسطيني هي أنه تصرف من طرف واحد الذي يناقض روح عملية السلام. المطلوب من الفلسطينيين أن يجلسوا حول الطاولة ويوضحوا مطالبهم ويستمعوا إلى مطالب إسرائيل، فإسرائيل محبة للسلام وتريده وهي ليست ضد التطلعات الفلسطينية، التي يجب مع هذا أن تأخذ بعين الاعتبار مواطن القلق الأمني الإسرائيلي. هكذا كانت الرواية التي أخذ دبلوماسيو إسرائيل الدفاع عنها في لقاءاتهم في العواصم العالمية المختلفة. مقابل غرفة العمليات الفلسطينية المعروفة ب «الغرفة ١٩٤» أطلقت إسرائيل حملة دبلوماسية ليست أقل شراسة لمواجهة الضغط الفلسطيني على دول العالم لصدها عن التجند خلف الطلب الفلسطيني. شمل هذا عقد مؤتمرات لسفراء إسرائيل لشحذهم بالدعاية الإعلامية المرغوب بثها وبالرسائل المطلوب العمل على نقلها، لكن المكون الأساس منه شمل زيارات مكثفة قامت بها الطواقم الإسرائيلية لكل مكان وصله الفلسطينيون في أميركا اللاتينية أو في أفريقيا أو في آسيا من أجل الضغط المقابل.[٣٠] وفي مقابل الدبلوماسية الشخصية التي قام بها الرئيس أبو مازن قام نتنياهو بدبلوماسية مضادة حيث زار عدداً من الدول وتحدث في أكثر من منبر دولي حول مخاطر الطلب الفلسطيني وعواقبه. ولوحظ بشكل لافت مثلاً تركيز إسرائيل على الدول الأفريقية التي وعدت بعضها بمعونات اقتصادية وتنموية كبيرة مقابل دعمها المتوقع في الجمعية العامة، بل إن نتنياهو قام بزيارة إلى أفريقيا وأرسل وفوداً هناك عملت على تقليل مضار تسونامي التصويت المتوقع.

وأمام إدراك إسرائيل أنه لا يمكن صد الهجوم الفلسطيني في الجمعية العامة، إذ إن عدد الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز كفيل بأن يحقق للطلب الفلسطيني

ارتكز الخطاب السياسي الإسرائيلي النقيض للطلب الفلسطيني على مقولة واحدة ووحيدة، تتحدث عن أن تحقيق التسوية والدولة الفلسطينية لا يتم إلا عبر المفاوضات الثنائية بين الطرفين

ولوحظ بشكل لافت مثلاً تركيز إسرائيل على الدول الأفريقية التي وعدت بعضها بمعونات اقتصادية وتنموية كبيرة مقابل دعمها المتوقع في الجمعية العامة، بل إن نتنياهو قام بزيارة إلى أفريقيا وأرسل وفوداً هناك عملت على تقليل مضار تسونامي التصويت المتوقع

٣٠ انظر مقابلة الدكتور نبيل شعث مع مجلة **سياسات** العدد ١٦، ٢٠١٢.

الأغلبية المطلوبة، فإن إسرائيل في أحسن الحالات تحدثت عن ستين إلى سبعين دولة لن تؤيد الطلب الفلسطيني دون أن يعني هذا أنها ستعارضه، بل قد تمتنع عن التصويت كما فعلت جنوب السودان خلال التصويت على عضوية فلسطين في اليونسكو مثلاً. إن «الأغلبية الأخلاقية» كما تصفها المصادر الإسرائيلية هي من يبرهن على صوابية الموقف الإسرائيلي، حيث أن أغلبية الدول الديمقراطية والحرة في العالم والتي تشكل الولايات المتحدة ودول أوروبا أغلبها تقف إلى جانب الرفض الإسرائيلي ولن تدعم الطلب الفلسطيني.

نوعان من النقاش ارتبطا بردة الفعل الإسرائيلية. تعلق الأول بمستقبل اتفاقية أوسلو في ظل الأحادية الفلسطينية والحاجة إلى مبادرة إسرائيلية، حيث أيد العديد من الساسة الإسرائيليين فكرة إلغاء اتفاقية أوسلو واعتبروا أن السلطة بتوجهها للأمم المتحدة تتحلل من التزاماتها في الاتفاقية، وهو ما يستوجب على إسرائيل الرد بالمثل. في خضم هذا النقاش يعدد الباحث زكي شالوم المتخصص في الأمن القومي خمسة منافع ما زالت تجنيها إسرائيل من اتفاقية أوسلو:[٣١]

١. أعفت الاتفاقية إسرائيل من مسؤولية رعاية أغلبية سكان الضفة وغزة دون المساس بحرية تصرف إسرائيل العسكرية في هذه المناطق.
٢. ساهمت الاتفاقية في خلق إجماع داخلي في إسرائيل حول مستقبل التسوية السياسية حيث باتت صيغة دولتين لشعبين مقبولة من كل أطراف الخارطة السياسية في إسرائيل.
٣. ساهمت أوسلو في تعزيز الانقسام في العالم العربي وداخل الحركة الوطنية الفلسطينية حول التسوية، هذه الخلافات عززت من فرص المناورة الإسرائيلية.
٤. خلقت أوسلو نظاماً من التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حتى لو واجه هذا النظام بعض المشاكل. حيث ومتى تقام الدولة الفلسطينية سيعمل هذا النظام كقاعدة للعلاقات الجيدة بين إسرائيل والفلسطينيين.
٥. على الرغم من الارتدادات والخلافات العديدة التي نشأت إلا أن أوسلو شكلت تفاهمات إستراتيجية عميقة بين إسرائيل والولايات المتحدة بخصوص شكل الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي

إلا أن اتفاقيات أوسلو واجهت ضربات كبيرة وأصبحت قدرتها على الاستمرار موضع شك، والشواهد وفق شالوم كثيرة:

31 Zaki Shalom, "The Peace Process: From Oslo Parameters to Unilateral Actions", **INSS Insight** No.27, July 12, 2011.

١ . على الرغم من دعوة الاتفاقيات للعمل الثنائي برعاية دولية فإن ثمة نزعة للعمل الأحادي الجانب نابعة من تقدير كل طرف لمقدرته على تحقيق تطلعاته باستخدام معايير الاتفاق . إسرائيلياً شمل هذا الانسحاب من غزة عام ٢٠٠٥ مثلاً وتصعيد البناء الاستيطاني في الضفة .

٢ . إن كل طرف يشك في نية الطرف الآخر القبول بشروطه البسيطة لتحقيق التسوية . بالنسبة لحكومة نتنياهو فهي تشك في أن الفلسطينيين مستعدون للقبول بشروطها الثلاثة المتمثلة في : يهودية الدولة، التنازل عن حق العودة وإنهاء الصراع فور التوصل لاتفاق . في المقابل يشكو الفلسطينيون من أن إسرائيل غير جاهزة لقبول شروطهم المتعلقة بالانسحاب خارج حدود عام ١٩٦٧ كأساس للدولة الفلسطينية وتقسيم القدس وحق العودة ولو جزئياً وتجميد الاستيطان .

٣ . حتى الطرف الوسيط المتمثل في الولايات المتحدة يبدو فاقدا الثقة في آفاق التسوية ويلجأ إلى خطوات أحادية من طرفه .

٤ . بشكل عام ثمة إدراك متنام لدى الأطراف جميعها بأن صيغة أوسلو لم تعد مناسبة .

استخدمت إسرائيل ما وصفته بتحلل السلطة من التزاماتها في اتفاقية أوسلو في دعايتها المضادة المقابلة للمطالب الفلسطينية

إلا أن إسرائيل استخدمت ما وصفته بتحلل السلطة من التزاماتها في اتفاقية أوسلو في دعايتها المضادة المقابلة للمطالب الفلسطينية .

تركز النقاش الآخر حول الحاجة إلى قيام إسرائيل بتقديم مبادرة سياسية تنجح خلالها في تفكيك حالة الضغط التي تتعرض له، وتشتت انتباه المجتمع الدولي المركز على الطلب الفلسطيني . وهناك من قال بعدم وجود أي نفع لمبادرة سياسية إسرائيلية جديدة لجملة أسباب :[٣٢]

١ . إسرائيل غير قادرة على تقديم أي شيء سيقبله الفلسطينيون، فحتى المعتدلون لن يقبلوا عرضاً «سخياً» من نتنياهو .

٢ . إن أي مقترح إسرائيلي جديد لا بد أن يرتكز على نموذج حل الدولتين القائم، وهو لم يعد فاعلاً من الأساس .

٣ . على إسرائيل أن تملك الجرأة لتوضح لأصدقائها، على الرغم من الرغبة في تحقيق السلام، بأن ما يحتاجه الشرق الأوسط هو إستراتيجية متكاملة لإدارة الصراع تقلل من معاناة الطرفين .

ميدانيا، ثار نقاش حول احتمالات تغير الوضع فعلياً على الأرض، وما هي الخطوات

32 Efraim Inbar, "The Delusion of Peace Initiatives", BESA Perspectives Paper No. 136, April 14, 2011

التي يجب أن تقوم بها إسرائيل في المقابل. كان الخوف من اندلاع مواجهات ميدانية في الضفة الغربية أو ما أسماه وزير الدفاع بتسونامي فيما أطلق البعض على التحدي الفلسطيني الانتفاضة الناعمة.[٣٣] وبدأت إسرائيل تعد الجبهة الداخلية لإمكانية اندلاع مثل هذه المواجهات خاصة في ظل تركيز مسؤولي السلطة على تصعيد المقاومة الشعبية السلمية. كما ذهب دعاة الحلول الأحادية إلى ان التوجه الفلسطيني الأحادي فرصة لإسرائيل لتوغل في إجراءات أحادية تفرض من خلالها كأمر واقع رؤيتها لحل الصراع، ويتمثل هذا في ترسيم الحدود التي ترى أنها يمكن أن توافق عليها كحدود للدولة الفلسطينية وتضم الكتل الاستيطانية التي لن تتنازل عنها.[٣٤] إلا أن بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين أمثال عيران وبلوم قالا إن شيئاً لن يتغير حتى لو حصل الفلسطينيون على مطلبهم، فحدود ١٩٦٧ تشكل مطالب الفلسطينيين منذ انطلاق عملية السلام، كما أن إسرائيل دائماً ما ترفض الاستناد في أي اتفاق إلى الإلزام بقرارات الأمم المتحدة، وعليه فإن أي اتفاق مستقبلي سيكون رغماً عن القرار وليس بسببه. وسيكون للقرار تأثير عملي ضعيف.[٣٥]

كما ذهب دعاة الحلول الأحادية إلى ان التوجه الفلسطيني الأحادي فرصة لإسرائيل لتوغل في إجراءات أحادية تفرض من خلالها كأمر واقع رؤيتها لحل الصراع

لقد كانت الاستعدادات السياسية والأمنية لإسرائيل قبيل تقديم طلب العضوية في أوجها ، فعلى المستوى السياسي ذكرنا المسعى الأميركي والإسرائيلي في إفشال حصول الطلب على أغلبية في مجلس الأمن. أما أمنيا فكان الاستعداد كبيرا جدا، ففي تقرير نشر في صحيفة «هآرتس» حول التقييمات العسكرية المختلفة لاستحقاق أيلول الأمني، أشارت بعضها أن الواقع الحالي الذي تعيشه إسرائيل عشية أيلول هو الواقع نفسه الذي عايشته عشية حرب حزيران ١٩٦٧، وهنالك تقييمات (مثل تقييم قائد الجبهة المدنية- إيال ايزنبرغ) توقعت حربا شاملة.[٣٦]

في كل الأحوال، استعد الجيش بشكل كبير لمواجهة استحقاق أيلول، وقد تعلم الجيش الإسرائيلي من الأحداث التي شهدتها الحدود في منطقة الجولان في ذكرى النكبة وحرب حزيران. فقد استورد مواد وأدوات غير قاتلة لتفريق المظاهرات، ووضع لنفسه سيناريوهات مختلفة للتعامل مع الوضع الأمني إذا تدهور في أعقاب أيلول، ومنها الحالات التي يسمح له فيها بإطلاق النار. وقد خصصت الحكومة الإسرائيلية ٢٥٠ مليون شيكل لتحضير الجيش لمواجهة الاحتجاجات الفلسطينية منها ٤٠ مليونا للشرطة الإسرائيلية. وقد تم تحضير الوحدات العسكرية مهنيا وميدانيا وحتى قضائيا، حيث تم تعيين مستشار

استعد الجيش بشكل كبير لمواجهة استحقاق أيلول، وقد تعلم الجيش الإسرائيلي من الأحداث التي شهدتها الحدود في منطقة الجولان في ذكرى النكبة وحرب حزيران

33 Anat Kurz and Sholomo Brom, (ed.) Strategic Survey for Israel 2011, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2011, p61.

34 Anat Kurz and Sholomo Brom, (ed.) Strategic Survey for Israel 2011, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2011, p198.

35 Shlomo Brom and Oded Eran, "The September Process: The Bid for UN Recognition of a Palestinian State", Strategic Assessment, vol.14, no3, October 2011, pp 718-.

٣٦ . ملحق صحيفة **هآرتس**، «تقييم تفاؤلي، تقييم تشاؤمي»، الجمعة ١٦ أيلول ٢٠١١. ص: ٨-٩.

قضائي في كل وحدة عسكرية كلفت بمواجهة الاحتجاجات الفلسطينية[٣٧]. أثر هذا الجو من الاستعداد الإسرائيلي لأيلول على المستويات الأمنية والسياسية، والتضخيم الذي صنعه الإعلام الإسرائيلي للحدث، والمخاوف التي أثارها اليسار من فشل سياسي إسرائيلي، كما المخاوف التي أثارها اليمين من «إرهاب» فلسطيني، على الشارع الشعبي الإسرائيلي. فقد اعتقد ٧٠٪ من الإسرائيليين أن انتفاضة فلسطينية ستندلع في الضفة الغربية، وأشار ٥٣٪ أن إسرائيل، رغم تحضيراتها الأمنية والسياسية، لن تستطيع منع وقوع انتفاضة فلسطينية.[٣٨]

إسرائيل هي من رفعت السقف حول استحقاق أيلول، وكان المستفيد الوحيد من رفع سقف التوقعات هي الحكومة الإسرائيلية، وخاصة وزير الخارجية ليبرمان ورئيسه نتنياهو، اللذين كانا يستخفان بهذا التحرك، وفي النهاية صدقت توقعاتهم، على الأقل على المدى القصير

يدل كل ما ذكر أعلاه، أن إسرائيل هي من رفعت السقف حول استحقاق أيلول لليمين واليسار، للسلب والإيجاب، وكان المستفيد الوحيد من رفع سقف التوقعات هي الحكومة الإسرائيلية، وخاصة وزير الخارجية ليبرمان ورئيسه نتنياهو، اللذين كانا يستخفان بهذا التحرك، وفي النهاية صدقت توقعاتهما، على الأقل على المدى القصير.

وفيما كانت السلطة الفلسطينية تؤكد عدم وجود نية لها بتصعيد الوضع ميدانياً، وتدعو الفلسطينيين للاحتفال بالحدث بوصفه انتصارا للإرداة الفلسطينية، فإن الخطاب الإسرائيلي حاول أيقاد النيران تحت مرجل الأحداث.

وكما يقول افرايم عنبار مدير مركز بيغن–سادات اليميني، كان واضحا للكثيرين أن الحكومة الإسرائيلية تستطيع الوقوف أمام التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، لاعتقادهم أن الأمم المتحدة هي مؤسسة إعلامية لا أكثر، وان قدرتها على تحقيق طموح الفلسطينيين ضئيلة، لا بل إن البعض من الإسرائيليين ذهب إلى الاعتقاد أن إسرائيل أكثر قوة من الأمم المتحدة، وأنها قادرة على الوقوف أمام أي قرار لها.[٣٩] لا حاجة للإدعاء بوجود مؤامرة صاغها نتنياهو وليبرمان والوزراء المؤيدون لهم من أجل رفع سقف التوقعات والتخوفات من أجل إظهارهم بمظهر المنتصر في النهاية، إلا أن ما حدث في الواقع أن نتنياهو وليبرمان قطفا ثمار هذا الخوف، لأن موقفهما في النهاية بدا صحيحا من وجهة نظر الشارع الإسرائيلي.

وبكلمة أخيرة، فإن إسرائيل اختارت أن تواجه بالأدوات نفسها التي دخلت بها المعركة بمعنى صد الهجوم الدبلوماسي بقوة[٤٠] واستكمال الإجراءات الاستيطانية على الأرض كي لا تبدو أنها ضعفت أمام الضغط الفلسطيني، وفي الوقت نفسه محاولة الضغط على الفلسطينيين للجلوس حول طاولة المفاوضات. وسياق الأحداث يكشف كيف نجحت إسرائيل في إدارة الأوراق الثلاث حتى تمر العاصفة في أيلول.

نتنياهو وليبرمان قطفا ثمار الخوف من «تسونامي أيلول»

٣٧. المصدر السابق.

٣٨. استطلاع «مبادرة جنيف»
http://www.slideshare.net/genevaaccord/2011 - -8303006 (شوهد في تاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠١١)

39 . Efraim Inbar, After September Comes October, BESA center, 2011.

٤٠ عقدت الكنيست منتدى للعلاقات الدولية من أجل «تعزيز مكانة دولة إسرائيل في أوساط أسرة الشعوب» ترأسه النائب الليكودي أوفير أكونيس.

جهود التسوية: المفاوضات من أجل المفاوضات

يشهد العام ٢٠١١ وبداية العام ٢٠١٢ ثلاث محاولات سياسية لتجنب الانزلاق السياسي والميداني والبحث عن مخارج إيجابية للانسداد في عملية التسوية. أولاها جاءت من باريس. استند مشروع مؤتمر السلام الفرنسي الذي طرحته باريس في الثاني من حزيران على المعايير التي أعلن عنها الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطابه في أيار، والمتمثلة في إقامة دولتين استناداً إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. تقدم وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام يناقش الوضع السياسي ومستقبل عملية السلام في المنطقة ترعاه باريس، وكان جوبيه يريد أن يستغل مؤتمر الدول المانحة المزمع عقده في تموز من أجل تحويل هذا اللقاء الاقتصادي إلى حدث سياسي كبير. وارتكزت الفكرة الفرنسية على ضرورة أن يتدخل المجتمع الدولي من أجل تجاوز الجمود في عملية التسوية وفي خلق إجابات للاستحقاق الفلسطيني في أيلول، لأن عدم حدوث اختراق أمام الجمعية العامة سيجعل عملية السلام متعثرة بشكل أكبر. رحب الرئيس محمود عباس بالفكرة فيما تلكأت إسرائيل بالرد، وقال نتنياهو: إن بلاده ستدرس العرض الفرنسي. إلى أن جاء الموقف الأميركي المتحفظ الذي رأى أن الفكرة غير ناضجة وأن الحل الأمثل في أن يجتمع الفرقاء للتفاوض. قالت كلينتون أمام نظيرها الفرنسي: إن فكرة عقد اجتماع أو مؤتمر يجب أن تقترن بإرادة لدى الأطراف لاستئناف المفاوضات. وهو موقف عبرت إسرائيل عن ارتياحها له.

يشهد العام ٢٠١١ وبداية العام ٢٠١٢ ثلاث محاولات سياسية لتجنب الانزلاق السياسي والميداني والبحث عن مخارج إيجابية للانسداد في عملية التسوية

جاء التدخل الثاني من قبل الرباعية الدولية. ففور انتهاء خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة أصدرت الرباعية الدولية يوم ٢٣، بياناً أعطت له مهلة تسعين يوماً تنتهي في السادس والعشرين من كانون الثاني ٢٠١٢ للتباحث المنفصل مع الطرفين لاستكشاف مواقفهما من قضيتين أساسيتين هما الحدود والترتيبات الأمنية. وقالت الرباعية: إنها ستعمل عبر جهود منفصلة مع الطرفين في محاولة لتقريب وجهات النظر. وضغطت الإدارة الأميركية من أجل أن يلتقي الطرفان وجهاً لوجه لتبادل المعلومات والمواقف ووجهات النظر، إلا أن الطرف الفلسطيني شدد على ضرورة وقف النشاطات الاستيطانية (مستندا الى ما ورد في بيان الرباعية والذي يؤكد التزامات الطرفين بما ورد في خارطة الطريق) والإقرار بحدود حزيران ١٩٦٧ حدوداً للدولة الفلسطينية.

كان مسرح هذا التدخل العاصمة الأردنية عمان، حيث جمعت بين مندوبين عن الرباعية الدولية والدكتور صائب عريقات بشكل منفصل يوم ٢٦ تشرين الأول، ويوم ٢٧ منه بين المندوبين ومستشار نتنياهو المحامي اسحق مولوخو. ورأى الفلسطينيون أن غاية المفاوضات هي إحداث تقدم في الحدود والأمن بحلول السادس والعشرين من كانون الثاني ٢٠١٢.

وعقب الاجتماعات أصدرت الرباعية بياناً أكدت فيها على بيانها الصادر في ٢٣ أيلول الماضي وطالبت بضرورة عقد لقاء تحضيري مباشر عاجل بين الطرفين يؤدي إلى تقديم مقترحات بشأن الأراضي والأمن.[٤١]

أفادت مصادر الرباعية أن الطرف الفلسطيني قدم تصوراته بشأن الحدود والأمن مكتوبة فيما رفض الطرف الإسرائيلي ذلك وأصر على أن يفعل ذلك من خلال مفاوضات مباشرة مع نظيره الفلسطيني. وأمام الضغط الذي مارسته الرباعية الدولية على الحكومة الإسرائيلية في قضية الاستيطان خاصة مع تصاعد حمى النشاطات الاستيطانية، أعلن مصدر بان نتنياهو مستعد لتجميد الاستيطان الحكومي لتسهيل العودة إلى المفاوضات، وأنه لا يقدر على تجميد الاستيطان الخاص، وهو ما وصفته الرئاسة الفلسطينية بأنه «محاولة لخداع وتضليل المجتمع الدولي». ففيما تقوم الحكومة الإسرائيلية بجزء ضئيل من تنفيذ المشاريع الاستيطانية فإن الاستيطان الخاص يشكّل قرابة ٨٠٪ من هذه النشاطات.[٤٢] رفض الفلسطينيون الاقتراح واعتبروه التفافاً على الحد الأدنى المطلوب.

قدم الطرف الفلسطيني تصوراته بشأن الحدود والأمن مكتوبة فيما رفض الطرف الإسرائيلي ذلك وأصر على أن يفعل ذلك من خلال مفاوضات مباشرة مع نظيره الفلسطيني

يمثل التحرك الثالث، وهو أكثر التحركات «نجاحا»، الوساطة الأردنية في جمع الطرفين في أربعة لقاءات مباشرة خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٢. حيث نجحت عمان وبحضور الرباعية الدولية في جعل الفلسطينيين والإسرائيليين يجلسون وجهاً لوجه في لقاءات هي الأولى من نوعها بينهما منذ ستة عشر شهراً، جمعت بين الدكتور صائب عريقات والمبعوث الخاص لنتنياهو المحامي إسحق مولخو في ثلاثة لقاءات مباشرة الأول عقد في ٣ كانون الثاني والثاني في ٩ كانون الثاني، فيما عقد اللقاء الاستكشافي الثالث في ١٤ كانون الثاني ٢٠١٢ والأخير يوم ٢٥ من الشهر ذاته. وظهرت خلال ذلك آمال أردنية في عقد لقاء قمة ثلاثي يجمع فيه العاهل الأردني الملك عبد الله بين الرئيس عباس ونتنياهو.

قدم عريقات خلال اللقاءات التصور الفلسطيني بخصوص قضيتي الحدود والترتيبات الأمنية المستقبلية، فيما لم يقدم مولخو أي موقف إسرائيلي بخصوص هاتين القضيتين، بل اكتفى بالحديث عن موقف إسرائيل بخصوص إطار المفاوضات، ووعد باستعراض موقف إسرائيل في الأيام أو الأسابيع المقبلة. وقال مصدر في ديوان رئيس الوزراء لـ «صوت إسرائيل»: إن إسرائيل تعتبر لقاء عمان بمثابة مفاوضات مباشرة بين الطرفين.[٤٣] الأمر الذي نفاه الطرف الفلسطيني، بل وصف المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية الجلسات بأنها استكشافية وهي ليست مفاوضات.

٤١ «القدس: الرباعية تلتقي الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي دون نتائج»، **الأيام**، ١٥ كانون الأول ٢٠١١.
٤٢ «مناورة إسرائيلية مكشوفة: نتنياهو مستعد لتجميد الاستيطان الحكومية في الضفة»، **الأيام**، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١١.
٤٣. صوت إسرائيل- ٤٠ كانون الثاني ٢٠١٢ - ١٦:٢٥.

وقدم الإسرائيليون خلال اللقاء ورقة من ٢١ نقطة توضح رؤية إسرائيل للحل السياسي ولاستئناف المفاوضات بغية إنهاء الصراع. ولم تشمل الورقة كما قال الدكتور عريقات أي موقف إسرائيلي من قضيتي الأمن والحدود بل هي عبارة عن نقاط للعناوين التي سيتم التفاوض حولها.[٤٤] ثم قدمت ورقة اخرى في لقاء ٢٧ كانون الثاني تضمنت ١٢ نقطة تشمل التأكيد على مواقف إسرائيل بالحفاظ على المستوطنات وبنيتها التحتية في الضفة وضم الكتل الاستيطانية والسيطرة الاسرائيلية على خط نهر الاردن والاغوار، وتأجيل بحث قضية القدس، ووفق مصدر فلسطيني فعندما سأل صائب عريقات مولخو، وإذا رفضنا، أجابه الاخير: هل تريدون أن نضم الغور لإسرائيل.[٤٥]

قدم الإسرائيليون خلال لقاء عمان ورقة من ٢١ نقطة توضح رؤية إسرائيل للحل السياسي ولاستئناف المفاوضات بغية إنهاء الصراع

وقد كشفت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية وثيقة حول محادثات عمان، تبين ان الشرط الوحيد الذي عرضه مبعوث نتنياهو هو الاعتراف باسرائيل كدولة يهودية، وذلك كشرط لبدء المحادثات على الحل النهائي الذي عرضت فيه اسرائيل ٢١ موضوعا حوله كما ذكر سابقا. وقد صرح محمد شتية عضو الوفد الفلسطيني المفاوض، ان معنى النقاط التي طرحها نتنياهو هو ضم ٤٦٪ من الضفة الغربية لاسرائيل، وفند شتية الادعاء ان «مولوخو» عرض على الوفد الفلسطيني اقتراحا شبيها لذلك الذي عرضته تسيفي ليفني في محادثات انابوليس، وأكد ان المقترحات الاسرائيلية في عمان ذكرته «بملخص لبرنامج الليكود السياسي»[٤٦].

ومع انتهاء اللقاءات دون نتيجة أثارت إسرائيل زوبعة جديدة حول مفهوم التسعين يوماً التي حددتها الرباعية في بيانها في أيلول، حيث اعتبر نتنياهو أن مهلة التسعين يوماً تبدأ من تاريخ عقد أول لقاء مباشر بين الطرفين في الثالث من كانون الثاني وتنتهي في الثالث من نيسان، كما أبلغ نتنياهو لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، فيما يرى الفلسطينيون بأن المهلة تنتهي يوم ٢٦ كانون الثاني.[٤٧] وفق مصادر فلسطينية تحدثت لصحيفة «الأيام» فـ «الجانب الإسرائيلي ما زال يرفض تقديم رؤيته بشأن الحدود والأمن فضلاً عن رفضه المستمر وقفَ الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية والإفراج عن المعتقلين وقبول حدود ١٩٦٧ أساساً لحل الدولتين». وقالت: «لا جديد في اللقاءات، فالمواقف ما زالت على حالها والهوة عميقة».[٤٨]

قدمت ورقة اخرى في لقاء ٢٧ كانون الثاني تضمنت ١٢ نقطة تشمل التأكيد على مواقف إسرائيل بالحفاظ على المستوطنات وبنيتها التحتية في الضفة وضم الكتل الاستيطانية والسيطرة الاسرائيلية على خط نهر الاردن والاغوار، وتأجيل بحث قضية القدس

٤٤. «عريقات: ورقة الـ٢١ نقطة الإسرائيلية تضمنت عناوين عامة دون تفاصيل»، **الأيام**، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٢.
٤٥. **هآرتس** ٢٨ كانون الأول ٢٠١٢.
٤٦. عكيفا الدار، «الشرط الوحيد الذي عرضه نتنياهو في مفاوضات عمان: اعتراف بدولة يهودية»، **هآرتس**، ٢٤ شباط ٢٠١٢، ص: ٤.
٤٧. «عريقات: ورقة الـ٢١ نقطة الإسرائيلية تضمنت عناوين عامة دون تفاصيل»، **الأيام**، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٢.
٤٨. «مصادر دبلوماسية للأيام: اللقاءات الاستكشافية في عمان تراوح مكانها والهوة بين الجانبين مازلت عميقة جداً في كل المواقف»، **الأيام**، ١٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

ولإطالة مدة التفاوض فإن نتنياهو يفكر في الاستجابة للطلبين الأردني والأميركي باتخاذ سلسلة مبادرات حسن نية تجاه الفلسطينيين مثل إطلاق سراح أسرى أو توسيع صلاحيات السلطة في الضفة الغربية، إلا أن نتنياهو اشترط ذلك بتعهد فلسطيني بعدم استئناف الخطوات في الأمم المتحدة ووكالاتها.[٤٩] فيما ذكرت مصادر إسرائيلية أن نتنياهو أبلغ الرئيس الأميركي باراك أوباما أن إسرائيل ستعرض تصورها في موضوعي الأمن والحدود في شهر آذار ٢٠١٢، مضيفاً أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين خلال عام، فيما بدا أنه مناورة من نتنياهو لكسب المزيد من الوقت.[٥٠]

وتهدف الرباعية من وراء عملية الاستدراج تلك إلى توريط الطرفين في عملية تفاوض مباشرة تستمر وتتجاوز التاريخ المعلن كمهلة في ٢٦ كانون الثاني وتعتمد رؤية الرباعية بأن اللقاءات قد تقود إلى ثغرات ولو صغيرة في الجدار يرغب الطرفان في استكمال الحفر حولها وبالتالي إعطاء فرصة جديدة لضخ دماء وأفكار خلاقة في عملية السلام المتوقفة. وذكرت مصادر إسرائيلية أن «الهدف هو إدخال الطرفين في مسيرة تستمر بعد ٢٦ كانون الثاني، الموعد الذي تنتهي فيه الأشهر الثلاثة التي خُصصت للمحادثات في موضوع الحدود والترتيبات الأمنية». وقالت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية أن «محاولة «حبس» إسرائيل والفلسطينيين في المسيرة بدأت» ونقلت الصحيفة عن مصدر إسرائيلي قوله: «الهدف هو كسب أكبر قدر ممكن من الوقت دون تفجير المحادثات وعودة الفلسطينيين إلى الخطوات في الأمم المتحدة» وأضاف: «الأميركيون يريدون الوصول بهذا الشكل إلى أقرب مسافة ممكنة من الانتخابات للرئاسة التي ستعقد في تشرين الثاني».[٥١]

دعمت لجنة المتابعة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، الموقف الفلسطيني من خلال التأكيد على الثوابت الفلسطينية، حيث حاول الوفد الفلسطيني تجاوز «الفخ» السياسي الذي يريده المفاوض الاسرائيلي، وهو «فخ» التفاوض من أجلب التفاوض

إلا أن لجنة المتابعة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، دعمت الموقف الفلسطيني من خلال التأكيد على الثوابت الفلسطينية، حيث حاول الوفد الفلسطيني تجاوز «الفخ» السياسي الذي يريده المفاوض الاسرائيلي، وهو «فخ» التفاوض من أجلب التفاوض، وفي تبني لجنة المتابعة العربية للموقف الفلسطيني من جهة، واستناد المفاوض الفلسطيني على مرجعية اللجنة يدعم الموقف الفلسطيني ويجعل التحرك الفلسطيني تحركا عربيا وليس مجرد قرار فلسطيني فقط. وقد تبلور الموقف في شهر شباط ٢٠١٢ بعدم استئناف محادثات عمان وبإعلان الجانب الفلسطيني عن اعتزامه إرسال رسالة حاسمة للجانب الإسرائيلي حول أسس عملية السلام وبناء عليها سيقوم بخطوات محددة.

٤٩. **هآرتس**، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٢.

٥٠. مصادر دبلوماسية للأيام: اللقاءات الاستكشافية في عمان تراوح مكانها والهوة بين الجانبين مازلت عميقة جداً في كل المواقف»، **الأيام**، ١٦ كانون الثاني٢٠١٢.

٥١ «نتنياهو يبحث تنفيذ سلسلة من المبادرات الطيبة تجاه السلطة ولكن بشروطه»، **الأيام**، ١١ كانون الثاني ٢٠١٢.

الاستيطان في الضفة الغربية والقدس: ضم زاحف لمناطق C

كان عالم الجغرافيا والتخطيط الإسرائيلي، البروفسور اورن يفتحئيل أول من أطلق مصطلح «الابرتهايد الزاحف» في دراساته وأبحاثه عن واقع سياسات الأرض والتخطيط في الضفة الغربية. ونعتقد أن السياسات الاستيطانية لحكومة نتنياهو في العام ٢٠١١، تنسجم مع تصور اليمين الاستيطاني وأجزاء كبيرة من أقطاب حزب الليكود بضرورة ضم مناطق C إلى إسرائيل، أو على الأقل فرض أكبر قدر من الحقائق الديمغرافية والطبوغرافية على هذه المنطقة، بمعنى أن سياسات الاستيطان للحكومة الحالية تنسجم من مخطط الضم الزاحف لمناطق C.

سجل العام ٢٠١١، ذروة النشاط الاستيطاني خلال فترة حكومة نتنياهو

سجل العام ٢٠١١، ذروة النشاط الاستيطاني خلال فترة حكومة نتنياهو، وجاء هذا النشاط وتصاعده لسد الفجوة التي كانت خلال فترة تجميد الاستيطان في العام الذي سبقه من جهة، واستغلال الواقع الدولي والإقليمي لفرض حقائق على الأرض، ففي الوقت الذي يطالب فيه نتنياهو الفلسطينيين بالعودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة، وفي الوقت الذي يقول إن طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة هو خطوة أحادية الجانب، فان العام ٢٠١١ شهد أكبر نشاط استيطاني منذ توليه الحكومة.

تشير معطيات حركة «السلام الآن»، أن هنالك ارتفاعا بنسبة ٢٠٪ في البناء بالمستوطنات، حيث بدأت الحكومة ببناء ١٨٥٠ وحدة سكنية خلال العام ٢٠١١ في المستوطنات، ٣٥٪ منها في المستوطنات المعزولة خارج خطوط الجدار الفاصل.[٥٢]

تشير معطيات حركة «السلام الآن»، أن هنالك ارتفاعا بنسبة ٢٠٪ في البناء بالمستوطنات، حيث بدأت الحكومة ببناء ١٨٥٠ وحدة سكنية خلال العام ٢٠١١ في المستوطنات، ٣٥٪ منها في المستوطنات المعزولة خارج خطوط الجدار الفاصل

٥٢ . أنظر إلى هذه المعطيات في موقع حركة السلام الآن الإسرائيلية على الرابط التالي- شوهد في تاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠١١ : http://www.peacenow.org.il/2011SummaryHeb

جدول يبين الاستيطان في الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ مقارنة مع البناء في إسرائيل

	انتهاء البناء		بداية البناء		في مراحل البناء	
	إسرائيل	الضفة	إسرائيل	الضفة	إسرائيل	الضفة
٢٠٠٨	٣٠,٤٤٣	١,٦٠١	٣٢,٦٢٧	٢,١٠٥	٦١,٤٤٢	٣,١٩٠
٢٠٠٩	٣٢,٦١٧	٢,٠٧٠	٣٤,٧٣١	١,٩٢٠	٦٣,٣٨٥	٣,٠٠١
٢٠١٠	٣٢,٧٨٠	١,١٧٥	٣٩,٠٠٠	٥٤١	٦٦,٧٩٨	١,٨٣٣

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١١.

بالنسبة للاستيطان في القدس الشرقية، فيعتبر العام ٢٠١١ الأكثر كثافة خلال سنوات حكومة نتنياهو

أما بالنسبة للاستيطان في القدس الشرقية، فيعتبر العام ٢٠١١ الأكثر كثافة خلال سنوات حكومة نتنياهو، فقد أقرت إسرائيل نهائيا خلال العام ٢٠١١ بناء ٣٦٩٠ وحدة سكنية في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية، بالإضافة إلى ذلك تم إنهاء التخطيط لبناء ٢٦٦٠ وحدة سكنية أخرى، وقد أدرجت بانتظار معارضة الجمهور عليها، وهي عملية روتينية في التخطيط الإسرائيلي. كما نشرت وزارة الإسكان مناقصات لبناء حوالي ٢٠٠٠ وحدة سكنية جديدة. وهذا يدل على أن النشاط الاستيطاني في القدس كثيف ويزيد كثافة عن الاستيطان في الضفة الغربية، والتوجه وراء ذلك واضح مفاده إنهاء (وليس بداية) ملف القدس وبسط السيطرة الإسرائيلية الاستيطانية على المدينة، كما تقوم الحكومة ببناء وحدات سكنية داخل الأحياء الفلسطينية، وبلغ عدد الوحدات السكنية المبنية هناك ذروته منذ سنوات.[٥٣]

بالإضافة إلى النشاط الاستيطاني قامت وزارة الداخلية بدعم المجالس الاستيطانية، فقد قدمت لها خلال العام ٢٠١١، ٣٢٤ مليون شيكل (أقل من مئة مليون دولار بقليل) كهبات مالية لموازنة ميزانياتها، وتشكل هذه الميزانية حوالي ١٢٪ من مجمل هبات الموازنة التي قدمتها وزارة الداخلية الإسرائيلية للسلطات المحلية في إسرائيل عموما، على الرغم من أن سكان المستوطنات يشكلون ٤٪ من سكان إسرائيل.[٥٤] كما أقرت الحكومة في شباط ٢٠١٢ اقتراح قانون يعفي مؤسسات داعمة للاستيطان من الضرائب على ٣٥٪ من التمويل الذي تحصل عليه والذي تقوم من خلاله بدعم الاستيطان، وقد بادر إلى هذا القانون عضوان من الليكود احدهم هو زئيف الكين رئيس الائتلاف الحكومي.[٥٥] وفي نفس السياق، أوعز وزير المواصلات الليكودي

أقرت الحكومة في شباط ٢٠١٢ اقتراح قانون يعفي مؤسسات داعمة للاستيطان من الضرائب على ٣٥٪ من التمويل الذي تحصل عليه

٥٣. المصدر السابق.
٥٤. موقع حركة السلام الآن، المصدر السابق.
٥٥. هآرتس، «الوزراء أقروا: الدولة ستمنح تسهيلات ضريبية على تبرعات تشجع المستوطنات»، ١٣شباط ٢٠١٢. ص: ٦.

«يسرائيل كاتس»، سلطة القطارات في إسرائيل لتحضير خطة لتشييد احدى عشرة سكة حديد في الضفة الغربية بطول يصل إلى حوالي ٤٧٥ كيلومتر. وقد قدمت سلطة القطارات في كانون الأول ٢٠١١ خطتها إلى مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية لبدء عملية التصديق عليها، هنالك من يشكك في إمكانية التصديق عليها أو حتى إيجاد مصادر تمويل لها، كما أن الخطة المقترحة تفترض مرور جزء من خط سكة الحديد في مناطق A و B الأمر الذي سيؤدي الى معارضة السلطة الفلسطينية، الا ان أهمية الموضوع نابعة من مجرد تصميم الخطة وتقديمها للمصادقة مما يدل على العقلية السياسية داخل الحكومة الاسرائيلية[٥٦]. وفي جانب آخر عين وزير المعارف الليكودي «غدعون ساعر» عضوا من كلية «اريل» (المقامة في مستوطنة اريل) في مجلس التعليم العالي الإسرائيلي البروفسور «اورتسيون برتينا»، وهذا طبعا جزء من مخطط الوزير للاعتراف بكلية اريل كجامعة إسرائيلية ثامنة.[٥٧]

تقوم إسرائيل بتكثيف نشاطها الاستيطاني بدرجة كبيرة، حيث أن الضغط الدولي عليها بات قليلا ولا يذكر لا سيما الضغط الأميركي، كما أن الاستيطان المكثف يدل أن النزعة الأيديولوجية لحكومة نتنياهو هي المسيطرة على سياساتها ورؤيتها لمستقبل الصراع، تسعى الحكومة من خلال هذا النشاط إلى تقليص مساحة الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية من جهة عبر نشاط استيطاني كثيف وإنهاء ملف القدس وإخراجه من التفاوض نهائيا، ولم يخف نتنياهو ذلك، فخلال افتتاحه لدورة الكنيست الشتوية في تشرين الثاني ٢٠١١ صرح أن البناء في القدس هو حق مشروع لإسرائيل لان القدس ستبقى عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية، وان البناء المكثف في القدس ليس عقابا للفلسطينيين على توجههم للأمم المتحدة بل حق مشروع لإسرائيل، «والقدس لن تعود أبدا كما كانت قبل عام ١٩٦٧».[٥٨] كما قامت إسرائيل خلال العام ٢٠١١ بإغلاق حوالي ١٢ مؤسسة فلسطينية في القدس بادعاء أن هذه المؤسسات تابعة لحماس.[٥٩]

تقوم إسرائيل بتكثيف نشاطها الاستيطاني بدرجة كبيرة، حيث أن الضغط الدولي عليها بات قليلا ولا يذكر لا سيما الضغط الأميركي، كما أن الاستيطان المكثف يدل أن النزعة الأيديولوجية لحكومة نتنياهو هي المسيطرة على سياساتها ورؤيتها لمستقبل الصراع

قامت إسرائيل خلال العام ٢٠١١ بإغلاق حوالي ١٢ مؤسسة فلسطينية في القدس بادعاء أن هذه المؤسسات تابعة لحماس

٥٦. **هآرتس**، ٢٧ شباط ٢٠١٢، ص: ١.
٥٧. تليلا نيشر، «ساعر يعين لأول مرة ممثلا عن كلية اريل في مجلس التعليم العالي»، **هآرتس**، ٢٤ شباط ٢٠١٢. ص: ١١.
٥٨. **معاريف**، ١ تشرين الثاني ٢٠١١.
٥٩. **هآرتس**، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٢. ص: ١.

شكل (١) يوضح عدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها خلال فترة حكومة نتنياهو

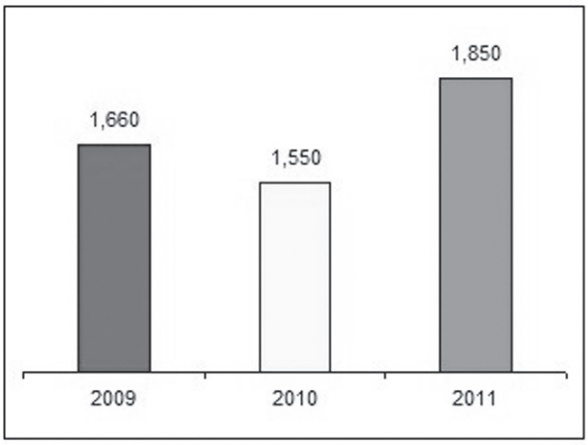

المصدر: موقع حركة السلام الآن: http://www.peacenow.org.il/2011SummaryHeb

استمرت عمليات جباية الثمن التي يقوم بها مستوطنون ضد الفلسطينيين

في الوقت الذي طالبت فيه الحكومة الإسرائيلية الجانب الفلسطيني بالعودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة، استمرت الحكومة الإسرائيلية مستغلة الواقع الإقليمي والدولي في الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، واستمرت عمليات جباية الثمن ضد الفلسطينيين التي يقوم بها مستوطنون، وفي محاولات مواجهة عمليات دفع الثمن رفض نتنياهو اعتبار هذه العمليات عمليات إرهابية، وقد أيده في ذلك نصف المجتمع الإسرائيلي.[٦٠]

بدأت عمليات جباية الثمن في العام ٢٠٠٨، وقد تفاقمت خلال العام ٢٠١١ بشكل كبير، وطالت إلى جانب الاعتداء على ممتلكات ومساجد الفلسطينيين في الضفة الغربية مساجد في داخل إسرائيل أيضا. وقد كان الاهتمام بهذه الظاهرة هامشيا في البداية في النقاش السياسي والإعلامي الإسرائيلي، بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة بعد أن بدأ أصحاب جباية الثمن ينفذون عملياتهم أيضا ضد الجيش الإسرائيلي، مثل تخريب ممتلكاته، الاعتداء على جنوده وضباطه، حينذاك بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة أكثر والالتفات إلى خطورتها، إلا أننا لم نجد مصدرا إسرائيليا واحدا يقوم على رصد هذه الظاهرة إحصائيا أو بحثيا، كما يتم رصد العمليات الفلسطينية حتى لو كانت إلقاء حجر، وهذا يدل أن إسرائيل لم تضع هذه المسألة بعد على سلم أولوياتها ما دامت جباية الثمن يدفع ثمنها الفلسطينيون بالأساس، كما أن هنالك أعضاء كنيست من

بدأت عمليات جباية الثمن في العام ٢٠٠٨، وقد تفاقمت خلال العام ٢٠١١ بشكل كبير، وطالت إلى جانب الاعتداء على ممتلكات ومساجد الفلسطينيين في الضفة الغربية مساجد في داخل إسرائيل أيضا

٦٠. افرايم يعار وتمار هارمن (٢٠١١). مقياس السلام كانون الأول ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب.

اليمين وقيادات سياسية تبرر هذه العمليات، وتطالب الحكومة بتفهم دوافعها.[٦١] تزداد عمليات جباية الثمن ضد الفلسطينيين بسبب عدم قدرة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية على الإمساك بمنفذيها، حيث يعمل أصحابها كخلايا منظمة ومدربة، تمتلك قدرة على الإفلات بسبب تجربة عناصرها الأمنية.[٦٢]

الرؤية الإسرائيلية لشكل الحل النهائي: لا جديد على الإجماع

كان نتنياهو مفتوناً بصلابة بن غوريون حيث أصر على إعلان الدولة في ١٥ أيار خلافاً لموقف مجلس الشعب والهيئات الأخرى التي رغبت في التأخير لأن الظرف غير ملائم. روى نتنياهو أكثر من مرة هذا العام قصة الإصرار الذي أبداه بن غوريون في تحد كان يبدو صعباً.[٦٣] بالنسبة لنتنياهو فإنه يفعل المثل، فهو يتحدي وبصلابة من أجل مناعة وسلامة الدولة السياسية وعدم خسارتها لمزيد من الأراضي. بدا نتنياهو رغم الاهتزازات الكثيرة التي كان ينذر بها أيلول الفلسطيني ثابتاً ومصراً على مجابهة الاستحقاق الفلسطيني بالمزيد من الرفض ووضع الشروط بجانب تفعيل ماكينة دبلوماسية مضادة في وجه الهجوم الفلسطيني.

بالنسبة لنتنياهو، يشكل الإقرار بالشروط الفلسطينية لاستئناف المفاوضات حسماً مبكراً لنتيجة المفاوضات، سيترتب عليه خسارته لتحالفه الحكومي وذهابه لائتلاف مع كاديما، كما أن مثل هذا القبول يتعارض مع جوهر وعي نتنياهو السياسي

وفيما كان الفلسطينيون يواصلون ضغطهم الدولي الذي حكمت عليه واشنطن بالفيتو مبكراً مريحة إسرائيل من الكثير من الضغط، كانت الحكومة الإسرائيلية تندفع أكثر في تطوير مواقفها السياسية ورؤيتها للحل الذي تقول إنها ترغب في تحقيقه مع الفلسطينيين. لم تكن تلك التصورات أكثر من استكمال وتطوير لسلسلة المواقف التي بدرت عنها في السنتين الأولى من عمر حكومة نتنياهو، بل كانت في حقيقة الأمر تصليباً لهذه المواقف. بالنسبة لنتنياهو، يشكل الإقرار بالشروط الفلسطينية لاستئناف المفاوضات حسماً مبكراً لنتيجة المفاوضات، سيترتب عليه خسارته لتحالفه الحكومي وذهابه لائتلاف مع كاديما، كما أن مثل هذا القبول يتعارض مع جوهر وعي نتنياهو السياسي. ففي أحسن حالاته لم يكن نتنياهو ليؤمن بوقف الاستيطان بشكل كامل، حتى في «تضحيته» الكبرى في بار إيلان حين تجرع فكرة الدولة الفلسطينية حاذياً حذو أسلافه في الحكومات الإسرائيلية وحين صفق له العالم، فإن ذلك لم يعن الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران كما لم يعن تفكيك المستوطنات ولا حتى وقفها.

كان خيار نتنياهو الأمثل هو الإمعان في مواقفه والتمسك بها. إن بقية الخيارات

٦١. http://www.inn.co.il/Besheva/Article.aspx/7848- (شوهد في تاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠١١).
٦٢. هآرتس، ١٣ أيلول ٢٠١١.
٦٣. أنظر على سبيل المثال خطابه على ضريح بن غوريون في كانون الأول ٢٠١١. شاهد الخطاب على الرابط التالي http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4156881,00.html- (شوهد في تاريخ ٢ كانون الأول ٢٠١١)

المتاحة وفق الظروف تعارض وعي وحاجات نتنياهو لذا فإن جملة من المقولات العامة أسست لرؤية نتنياهو ومقترحاته حول الحل التي نثرها في خطبه العصماء أمام الكنيست أو إيباك أو الكونغرس أو من خلف منصة الأمم المتحدة. وكان نتنياهو لا يفتأ يكرر هذه المقولات التي تشكل التأسيس السياقي لمداخلاته ومواقفه حول طبيعة الحل.

تتمثل أولى هذه المقولات في أن الصراع العربي الإسرائيلي صعب ومعقد ولا يمكن حله بوقف نشاطات استيطانية أو تفكيك مستوطنة هنا وأخرى هناك، فالصراع أكثر تعقيداً من هذا ، وإن مجرد الركون إلى الرغبة في حله لا يعني أنه يمكن تحقيق ذلك. ما يقترحه نتنياهو هو أن يتم التعامل مع الصراع وبالتالي إدارته كي لا تتدهور الأمور في الميدان إلى أسوء من ذلك. ستعمل إسرائيل من جهتها على توفير خدمات اقتصادية وتواصل إنعاش الواقع الاقتصادي للسلطة كما ستواصل التنسيق الأمني لمنع الاحتكاك السلبي بين الطرفين، في المقابل على الفلسطينيين أن يواصلوا بذل مساعيهم من أجل إدارة حياتهم بالتنسيق الكامل مع إسرائيل. كما حاولت إسرائيل إقناع الإدارة الأميركية بهذه الرؤية ونقل عن الوزير يعالون قوله: إن حكومته أقنعت البيت الأبيض بذلك.[٦٤] وهو ما قد يبرر غياب الحماسة لدى الولايات المتحدة في دفع العملية قدماً، بالطبع بجانب أسباب كثيرة أخرى منها الربيع العربي وحمى التنافس الرئاسي الأميركي. لكن واشنطن تدرك مواقف حكومة نتنياهو وتعرف حدود محاولات الضغط عليه.

قال رئيس مجلس الأمن القومي الجنرال يعقوب عميدرور إنه حتى لو قامت إسرائيل بواجباتها وبالمطلوب منها بخصوص التسوية فإن هذا لن يحقق السلام. «يكفي أحلاما، لن تحدث معجزة لحل النزاع . . . الوقائع معقدة».[٦٥] أما ليبرمان فأبلغ سفراء إسرائيل بأن الوقت ليس مناسباً للاعتقاد في إمكانية التوصل إلى اتفاقية مع الفلسطينيين في أي وقت قريب، لذا فإن كلمة السر هي إدارة النزاع وليس حله.[٦٦] وهو ذات المعنى الذي أشار إليه البروفسور أفرايم عينبار في دحض أي فرصة لوجود خطة للسلام، بالقول إن الفروق بين الطرفين لا يمكن جسرها في هذا الجيل، وان المجتمعين لم يتعبا من القتال دفاعاً عن الأشياء المهمة بالنسبة لهما.[٦٧]

تتعلق بالسابق وتؤكده مقولة نتنياهو بأن تجربة الانسحاب من قطاع غزة كما من جنوب لبنان تشكل مخزناً للدروس، فمنذ انسحبت إسرائيل من المنطقتين لم يتوفر

---

٦٤ «يعالون: إسرائيل أقنعت أوباما بعدم إمكانية حل الصراع»، **الأيام**، ٢٧ كانون الأول ٢٠١١.

٦٥ عميدور «لن نسمح بتحول الضفة إلى غزة»، **معاريف**، ٢٦ كانون الأول٢٠١١.

٦٦ «ليبرمان يكرر: عباس ليس شركياً للسلام وجوهر سياسة إسرائيل إدارة النزاع لا حله»، **الأيام** ٢٦ كانون الأول ٢٠١١.

67 Efraim Inbar, "The Delusion of Peace Initiatives", BESA Perspectives Paper No. 136, April 14, 2011

الأمن حيث سقط على إسرائيل أكثر من ١٥ ألف صاروخ، وقتل مئات الإسرائيليين. بالنسبة لنتنياهو لا يمكن تكرار التجربة، فالانسحاب وحده لا يؤدي الغرض المطلوب وهو توفير الأمن وطالما ثمة حاجة لحماية أمن إسرائيل فلا داعي لخروج قواتها من أي منطقة. وقد أبلغ نتنياهو سفراءه في الخارج قائلاً «لن أقبل بدولة فلسطينية ستصبح مثل غزة ولبنان قواعد لإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية».[٦٨] كما أبلغ نتنياهو أعضاء الكنيست بأنه «إذا كان هناك من وعد عند تنفيذ خطة الانفصال (عن غزة) بأن سكان جنوب البلاد سيحظون بالسلام والطمأنينة (فقد) تعرضنا للإرهاب والصواريخ. ولذا ستكون سياستنا في الفترة العصيبة والحساسة واضحة المعالم: إننا نريد التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين يصمد (أمام) اختبار الزمن ولا ينهار فور توقيعه كي لا نتعرض – مثلما حصل في غزة – لوكالة إيرانية».[٦٩] ووصف وزير خارجيته ليبرمان خلال زيارته لمستوطنة «نافي» في ١٢/ ١/ ٢٠١٢ التي يسكنها مستوطنو قطاع غزة السابقون إخلاء مستوطنات غزة بالخطأ التاريخي، وقال: لقد قامت إسرائيل بإخلاء إحدى وعشرين مستوطنة مزدهرة وحصلت بالمقابل على ضربات صاروخية وعلى المزيد من الإرهاب.

يقول مستشار الأمن القومي بأن إسرائيل لا تستطيع أن تتنازل عن مصالحها الأساسية، «لأنه لا يمكن أن نسمح بتحول الضفة الغربية إلى قطاع غزة ليصبح التهديد على إسرائيل على بعد خمسة عشر كيلو متراً وسبعمائة متر من مقر وزارة الخارجية الذي نجتمع فيه الآن».[٧٠] كما أن الكثير من منابر الدفاع عن عربدة تلال الفتيان ومستوطني «دفع الثمن» تشير إلى الآثار التي تركها الانسحاب من غزة على شعور المستوطنين بالأمن.[٧١]

ما يعنيه هذا وفق فهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن الوجود الإسرائيلي ليس المشكلة، بل المشكلة هو الإرهاب الموجه ضد إسرائيل. ويؤكد ذلك، تأسيساً على السابق، موقف نتنياهو ومعارضته لتجميد الاستيطان. فالمستوطنات لم تجمد في غزة بل فككت وتم إجلاء الناس من بيوتهم فانتقل الخطر إلى الغلاف المحيط بغزة. إن فعلا مماثلا في الضفة يعني أن ينتقل الخطر إلى قلب منطقة دان والمدن الكبرى في إسرائيل.

تتعلق المقولة الثالثة بالتحولات الإقليمية التي تعصف بالعالم العربي، فهي ستجلب

---

٦٨ «نتنياهو: لن تجري مفاوضات مع السلطة إذا انضمت حماس لحكومتها»، **الأيام**، ٢٦ كانون الأول٢٠١١.

٦٩ كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام الكنيست خلال النقاش الذي جرى حول سياسة حكومته بناء على جمع تواقيع ٤٠ نائباً. ٢٣تشرين الثاني٢٠١١. موقع رئاسة الوزراء الإسرائيلية. http://www.pmo.gov.il/PMOEng (شوهد في تاريخ ٢٩/ ١٢/ ٢٠١١)

٧٠ عميدور «لن نسمح بتحول الضفة إلى غزة»، **معاريف**، ٢٦ كانون الأول ٢٠١١

٧١ كلمان ليبسكند، «جولة في عالم فتيان التلال»، **معاريف**، ١٦ كانون الأول ٢٠١١. أو موشي آرنس، «للانفصال ثمن»، **هآرتس**، ٢٦ كانون الأول ٢٠١١.

المزيد من التحديات لإسرائيل، وإن من شأن أي تنازل إسرائيلي أن يضعف من مناعة إسرائيل. ستكون للربيع العربي عواقب لا تحمد في تل أبيب من جهة صعود الإسلام السياسي، وبالتالي اتساع دائرة الخصوم إلى مراكز عربية كانت ضمن قائمة الأصدقاء مثلما هو الحال في القاهرة. إلا أن ما يعني نتنياهو من ذلك أكثر أن ثمة جهودا كبيرة لتكييف حماس في النظام الإقليمي الجديد عبر الأب الأكبر «الإخوان المسلمون»، أو عبر إدخالها منظمة التحرير وهذا دون وجود ضمانات حتى بالاعتراف بإسرائيل وبحقها في الوجود. ف «التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين سيترافق مع الحفاظ على تدابير أمنية ستصبح أكثر تشدداً إزاء الأوضاع الإقليمية» كما أبلغ نتنياهو سفراء إسرائيل في مؤتمر وزارة الخارجية.[٧٢]

في ضوء كل ذلك، فإن نتنياهو لا يفتأ يصرح بأنه لا ينكر وجود شريك له في عملية السلام، لكن هذا الشريك غير معني بتقدم المسيرة، وهذه مقولته الرابعة. فهو ليس مثل سلفه شارون ينكر وجود شريك مثلاً، بل إنه يؤكد على أن أبو مازن هو الشريك، وهو لا يفتأ في كل محفل دعوته للقاء في رام الله أو القدس أو بروكسل أو أي مكان، لأنه يدرك بأنه في اللحظة التي يوافق أبو مازن على اللقاء به يكون قد تنازل عن مطالبه المسبقة لاستئناف المفاوضات، لذا فهو يؤكد على وجود الشريك ورغبته باللقاء. لقد طورت إسرائيل إستراتيجية خاصة بمفهوم «لا شريك» واستطاع الساسة الإسرائيليون أن يستلوا هذه الإستراتيجية من سترتهم السحرية وقتما اقتضت الحاجة السياسية لذلك. لقد ساعدت هذه الصيغة القيادة الإسرائيلية في الحفاظ على «الوضع الراهن» حيث لا تعود بحاجة للانخراط في مفاوضات قد تتنازل فيها من وجهة نظرها كما يدلل ياعيل باتيير في دراسة طويلة حول مفهوم «الشريك في العقل السياسي الإسرائيلي».[٧٣] ونتنياهو حين يتحدث عن الشريك غير الراغب فهو عملياً ينفي وجود مثل هذا الشريك، إذ إن البحث عن جودة الشريك هو ليس إلا محاولة للقول إنه غير موجود ولكن بكلمات رقيقة.

لذا كان من المتوقع أن يقوم نتنياهو بتقديم مبادرة إسرائيلية جديدة تحاول أن تتجاوز التحديات التي فرضت على إسرائيل بسبب الطلب الفلسطيني ورياح التغير العربي، شيء من قبيل «بار إيلان ٢» حيث يطرح نتنياهو رؤية متكاملة تهدف لدفع السلام للأمام وتعرض شيئاً مقابل الرؤية الفلسطينية المتكاملة التي قدمها أبو مازن. لم يكن القصد مجرد تقديم أفكار للخروج من المأزق بل كانت الدعوة لأن يتقدم نتنياهو في

٧٢ «نتنياهو: لن تجري مفاوضات مع السلطة إذا انضمت حماس لحكومتها»، الأيام، ٢٦ كانون أول ٢٠١١.

73 Yael Patir, The Israeli-Palestinian Conflict and the Israeli perception of 'No Partner' for peace: An Insight into the Israeli political mindset, Atkin paper series, ICSR, October 2011.

الطريق بما فيه الكفاية لكي يجنب إسرائيل حالة السخط الدولي بوصفها معطلة لعملية السلام. صدرت جملة من التلميحات من نتنياهو ومقربيه تقترح بأنه سيفعل ذلك خلال كلمته أمام الكونغرس الأميركي في أيار إلا أنه لم يفعل ذلك بالشكل المطلوب.

وبالمجمل فقد قدم نتنياهو خلال مناسبات مختلفة تطويرات على مواقفه الكلاسيكية السابقة بخصوص شكل التسوية وطريقتها. فخلال العام ٢٠١١ قدم أربعة خطابات مركزية شكلت المصدر الأساس لاستكشاف آرائه وعرضها، تمثل الأول في خطابه أمام الكنيست بتاريخ ١٦ ايار والثاني خطابه أمام الكونغرس في ٢٤ ايار والثالث خطابه أمام الوكالة اليهودية في ٢٨ حزيران والرابع أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول. شكلت هذه الخطابات إضافات جوهرية لخطاب نتنياهو الشهير في بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩ حيث وضع المزيد من النقاط على الحروف الغامضة التي وردت في خطابه الأول، ووضع المزيد من الحواشي والهوامش التي تبدو أكثر قوة وأقوى إلزاماً بالنسبة لنتنياهو من النص الأول الوارد في بار إيلان. بالطبع من الواضح أن نتنياهو كان مدفوعاً بنوعين من الضغط متناقضين كما يقول عوديد عيران، الأول خارجي يتمثل في المجتمع الدولي والثاني داخلي من قبل أطراف ائتلافه الحكومي.[٧٤]

يشكل ما اقترحه نتنياهو شروطاً قال بوجوب تحققها في أي نتائج للمفاوضات بين الطرفين، ولم تكن رؤى وتصورات حقيقية، إلا أنها تعكس شكل الحل المرغوب

بدأت أولى هذه الهوامش في خطاب الكنيست قبل أقل من أسبوعين من خطاب الكونغرس، حيث وضع نتنياهو جملة من الملاحظات أهمها أن حل قضية اللاجئين سيكون خارج حدود دولة إسرائيل كما ستبقى الكتل الاستيطانية تحت السيادة الإسرائيلية، وسيواصل الجيش الإسرائيلي الانتشار في منطقة الأغوار. وأمام انتقاد حلفائه في الائتلاف بخصوص عدم ذكر ضم الكتل الاستيطانية عاد نتنياهو في خطاب الكونغرس وشدد على أن بعض هذه الكتل ستكون شرق الحدود الفلسطينية الإسرائيلية.

على الرغم من ذلك فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية قدم تصوراً متكاملاً يمكن الاستدلال منه على شكل الحل النهائي الذي يرغب أن يراه في حال تحقق. يجب في البداية التأكيد بان ما اقترحه نتنياهو يشكل شروطاً قال بوجوب تحققها في أي نتائج للمفاوضات بين الطرفين، ولم تكن رؤى وتصورات حقيقية إلا أنها تعكس شكل الحل المرغوب. شملت هذه على ثلاثة شروط أساسية في هذا الحل، هي يهودية الدولة والاحتفاظ بغور الأردن وحدود الدولة الفلسطينية. إلا أنه يمكن من تحليل مواقف نتنياهو الاستدلال بشكل شامل على سبعة معالم أساسية للتسوية كما يراها، تتمثل في:

أولاً، إقرار فلسطيني بيهودية الدولة، إذ إن معيار تحقيق السلام هو الاعتراف بوجود

74 Oden Eran, "From Bar-Ilan to Capitol Hill: MP Netanyahu's political survival", INSS Insight No.261, May, 26, 2011

دولتين لشعبين وإذا كانت الدولة الفلسطينية للشعب الفلسطيني فإن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي. إن جوهر الصراع بالنسبة لنتنياهو هو الرفض الفلسطيني المتواصل للتسليم بحق اليهود في أن تكون لهم دولة قومية خاصة بهم. وهذا سابق لكل عناصر النزاع الأخرى كالحدود والأرض وغيرها. وليس مطلوباً من أبو مازن كما يقول نتنياهو، إلا أن يقف ويقول الكلمات الخمس «سوف أقبل بوجود الدولة اليهودية».

أن يعترف الفلسطينيون بيهودية دولة إسرائيل هو الشرط القديم الجديد الذي استله نتنياهو مبكراً في بداية ولايته الجديدة لرئاسة الوزارة سبقته الى ذلك ليفني واولمرت. هذه المرة لم يقدم نتنياهو المزيد من الإيضاحات حول موقفه السابق من يهودية الدولة، لكنه وجد في الطلب الفلسطيني للحصول على دولة فلسطينية فرصة لقرن الطلبين سوية، حيث أن غاية الفلسطينيين هي الحصول على دولة قومية لهم وهم يقدمون مسوغات ترتبط بقومية الشعب الفلسطيني وهويته التاريخية وهو ذات الأمر الذي يسوغ للشعب اليهودي أن تكون له دولته الخالصة ويعترف بها العالم. وكعادته فإن نتنياهو يعود للتاريخ بشكل متكرر في إثبات ذلك من خلال التذكير بجذور الأزمة اليهودية منذ هرتسل حتى اليوم. لا يمكن أن تقوم دولة للفلسطينيين خاصة بهم فيما لا تكون دولة إسرائيل خاصة باليهود.

«بالنسبة لقضية اللاجئين فإنه لا توجد مشكلة واحدة بل ثمة مشاكل للاجئين، وعليه تتم تسوية كل مشكلة بصورة متناسبة بحيث يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية وليس في إسرائيل»

ثانياً، بالنسبة لقضية اللاجئين فإنه لا توجد مشكلة واحدة بل ثمة مشاكل للاجئين، حيث لدى إسرائيل أيضاً مشكلة كما لدى الفلسطينيين، وعليه تتم تسوية كل مشكلة بصورة متناسبة بحيث يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية وليس في إسرائيل أسوة بما تم في إسرائيل حين تمت تسوية مشكلة اللاجئين اليهود العرب عقب حرب ١٩٤٨.

ثالثاً، إن الدولة الفلسطينية لابد أن تكون منزوعة السلاح بحيث لا تمتلك أسلحة تهدد وجود إسرائيل وأمنها. هذا يتطلب وجودا عسكريا إسرائيليا على طول نهر الأردن. إن حدود الدولة الفلسطينية يتم تحديدها بناء على اتفاق بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وأن هذه الحدود لا يمكن ان تكون حدود الرابع من حزيران بل تأخذ بعين الاعتبار الطبيعية الديمغرافية للوجود الإسرائيلي في المستوطنات ويتم ضم مجمل الكتل الاستيطانية الكبرى والتجمعات السكنية إلى داخل دولة إسرائيل، فيما تقوم إسرائيل بتفكيك بعض البؤر التي ترى أنه يمكن التنازل عنها. وبكلمة

«الدولة الفلسطينية لابد أن تكون منزوعة السلاح»

أخرى فإن المفاوضات وحدها يمكن أن تنتج شكل حدود الدولة الفلسطينية ومسارها ولا يمكن الجزم المسبق بها قبل الشروع بالمفاوضات، وأن حدود الرابع من حزيران لا تشكل قاعدة تصلح لذلك. بل إن حدود الرابع من حزيران بالنسبة لنتنياهو غير قابلة للدفاع عنها من ناحية عسكرية. وهو موقف يتعزز مع استحضار طرحه حول الحاجة للاحتفاظ بغور الأردن لضمان قوة الردع الإسرائيلية.

رابعاً، أن تحتفظ إسرائيل بمنطقة غور الأردن تحت سيطرتها ولا يكون للدولة الفلسطينية حدود شرقية مع الأردن بالمعنى الجغرافي بل ربما بالمعنى المعنوي والسياسي، إذ ثمة سيناريوهات إسرائيلية متعددة تبدأ بالسيطرة على هذه المنطقة لأربعين سنة كما قال الرئيس أبو مازن الذي اوضح ما عرض عليه ووصفه بأنه احتلال ليس إلا، إلى احتفاظ أمني وعسكري وسيادة مدنية فلسطينية. نتنياهو لم يقدم الكثير من الشروح، بل قال إن حدود إسرائيل لا يمكن أن تقف عند خاصرة الضفة الغربية، بحيث يكون عرض إسرائيل من جهة حيفا وتل أبيب مجرد خمسة عشر كيلومتراً. قال نتنياهو خلال جولة في الغور في آذار ٢٠١١ إنه «مهما كانت الظروف في المستقبل، وفي إطار أي اتفاقية يجب على الجيش الإسرائيلي البقاء هنا، منتشراً على طول نهر الأردن. هذه شهادة التأمين الخاصة بدولة إسرائيل».[٧٥]

ليس هذا، في الحقيقة، ما يقلق نتنياهو، بل بالنسبة له خاصة في ظل تفاقم الوضع الإقليمي من جهة الربيع العربي و «الشتاء الإسلامي» الثقيل الذي جاءت به رياح التغيير العربي، بجانب الفراغ الذي تركه الانسحاب الأميركي من العراق وتعاظم النفوذ الإيراني هناك، كل ذلك يشير إلى احتمال تعرض إسرائيل لتهديدات أمنية من الشرق. لذا فإن إسرائيل لا تستطيع أن تقامر بترك الغور ممراً لتهريب السلاح مثل محور فيلادلفيا وبالتالي وضع أمن إسرائيل خارج السيطرة. وكما يقول نتنياهو بخصوص مقترحه باحتفاظ إسرائيل بمنطقة الغور «لو كان هذا صحيحاً قبل الاضطرابات الكبيرة التي هزت الشرق الأوسط والمنطقة بأسرها، فهذا ينطبق بشكل خاص اليوم، يجب على الجيش الإسرائيلي أن يبقى منتشراً على طول نهر الأردن».[٧٦]

خامساً، المستوطنات: لم تكن المستوطنات يوماً هي أساس المشكلة في الشرق الأوسط

٧٥ «نتنياهو يتجول في الأغوار: جيشنا سيبقى هنا وحدود إسرائيل الأمنية تقع على نهر الأردن»، **الأيام**، ٩ آذار ٢٠١١.

٧٦ «نتنياهو يتجول في الأغوار: جيشنا سيبقى هنا وحدود إسرائيل الأمنية تقع على نهر الأردن»، **الأيام**، ٩ آذار ٢٠١١.

فالصراع موجود قبل أن توجد المستوطنات بعشرات السنين، إلا إذا كان الفلسطينيون يقصدون بالمستوطنات تل أبيب وحيفا ويافا وبئر السبع، كما قال نتنياهو من على منصة الأمم المتحدة. وإسرائيل جربت وفككت مستوطنات وأرغمت سكانها على تركها وترك مدارسهم وكنسهم لكن السلام لم يتحقق.[٧٧] وعليه سيتم شمل الكتل الاستيطانية ذات الكثافة النسبية والواقعة بالقرب من تل أبيب الكبرى والقدس ومناطق أخرى ذات أهمية إستراتيجية أو قومية ضمن الحدود الدائمة لإسرائيل. مقابل كل ذلك، إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات في الأراضي وهي تنازلات مؤلمة كما يصفها نتنياهو من أجل السلام، بل ذهب مرة للقول إنه سيكون سخياً في ذلك.

سادساً، القدس ستكون موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، على الرغم من ذلك فإن إسرائيل تتفهم حساسية الفلسطينيين حين يتعلق الأمر بالمقدسات، إلا أن هذا لن يقود إلى تنازل من أي نوع في قضية السيادة. بل إن نتنياهو استغرب أمام الجمعية العامة من دعاوى الفلسطينيين بقيام إسرائيل بتهويد القدس وتساءل هل يقال لأميركا إنها تؤمرك نيويورك!! إن أكبر فضيلة لحرب حزيران ١٩٦٧ بالنسبة له هي أنها وحدت القدس، وهو لا يفتأ يروي قصصاً من طفولته عن هذه اللحظات، وبالتالي فإن إعادة تقسيم المدينة أمر غير وارد على الإطلاق في وعي نتنياهو السياسي. وستصون إسرائيل حرية العبادة لأتباع جميع الديانات.

سابعاً، إن توقيع الاتفاق مع الفلسطينيين يجب أن يتزامن مع إعلان فلسطيني بإنهاء النزاع مرة وللأبد وانتهاء المطالبات الفلسطينية، فلا يجوز إيجاد دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل بغرض النزاع مع إسرائيل أو مواصلة ممارسة الضغط.

المصالحة الفلسطينية: محاولة استحضار خطاب «غياب الشريك» من جديد

لم يكن إنجاز المصالحة الفلسطينية واللقاءات المارثونية التي عقدها ممثلو التنظيمين الفلسطينيين الكبيرين منفصلة عن الحاجة الفلسطينية لتوحيد الطاقات والجهود الداخلية في مواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة التي شكل الطلب الفلسطيني أمام مجلس الأمن ركنها الأساسي. ليس مهماً كيف يبرر الرئيس محمود عباس دوافعه لإنجاز المصالحة مع حركة حماس كما ليس مهماً الشكل الذي ستكون عليه هذه المصالحة، إذ إن إسرائيل رأت في المصالحة خطراً محدقاً عليها، واستخدمت كل وسائل الضغط من أجل ثني الرئيس

٧٧ النص الكامل لخطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ٢٣ آذار ٢٠١١.
http://www.pmo.gov.il/PMOEng (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١٢)

الفلسطيني عن الاستمرار في الدرب الذي بدأ حقيقة مع توقيع وثيقة المصالحة في الرابع من أيار ٢٠١١ واستكمل عبر سلسلة من اللقاءات الجماعية بين قيادتي فتح وحماس في القاهرة أو اللقاءات الثنائية بين الرئيس عباس ورئيس حركة حماس خالد مشعل. ستقود المصالحة كما اتفق الفرقاء إلى تشكيل حكومة فلسطينية واحدة برأس واحد وسياسة واحدة تتعامل مع كافة القضايا، وهو ما يعني بالنسبة لإسرائيل أن حماس ستصبح شريكاً في هذه الحكومة، وستستخدم شرعية هذه الحكومة في استمرار عدائها لإسرائيل.

لم يكن الموقف الدولي من المصالحة متشدداً كما رغبت إسرائيل

لم يكن الموقف الدولي من المصالحة متشدداً كما رغبت إسرائيل، إذ علت في المحافل الدولية أصوات تطالب بإعطاء فرصة للمصالحة الفلسطينية وعدم وأدها في مهدها من خلال تشديد المطالب الدولية من الحكومة الفلسطينية الجديدة، حيث يمكن الاكتفاء بالتزام عام من الحكومة الفلسطينية بعملية السلام وعدم وضع اعتراف حماس بإسرائيل شرطاً أساسياً في ذلك.

رسمت إسرائيل سياساتها على افتراض أنه يمكن دعم السلطة في رام الله لتواصل تقدمها الاقتصادي فيما يتم التعامل مع غزة وفق مقتضيات الحاجة الأمنية من تشديد للحصار أو تخفيف له، وانطبعت في الممارسة الإسرائيلية صورة كيانين فلسطينيين يجب التعامل مع كل واحد منهما بطريقة تناسبه وتتلاءم مع السياسات الصادرة عنه.[٧٨] ان تحقيق المصالحة يدفع إسرائيل إلى ضرورة تغيير هذه السياسات والتعامل مع كيان سياسي فلسطيني واحد وحكومة واحدة.

لقد وفر الانقسام لإسرائيل جملة من المزايا التي جعلت من استمرار الوضع الراهن وصفة محببة إسرائيلياً. تعني المصالحة ضمن أشياء كثيرة، انتهاء الوضع في قطاع غزة الذي كانت حركة حماس بموجبه مدفوعة، وحرصا على بقاء حكمها، لتوفير أكبر قدر من الهدوء على الجبهة مع إسرائيل، من خلال ملاحقة مطلقي الصواريخ وفي مرات الاشتباك معهم. لكن هذا لا يعني أن الموقف من حماس يجب أن يختلف لو دخلت الحكومة الفلسطينية بالتحالف مع أبو مازن. لقد ارتكزت بعض الأطروحات الإسرائيلية المتعلقة بالدولة الفلسطينية على وجود الانقسام والاختلاف الفلسطيني الداخلي بشأن الحكم وطبيعته ناهيك عن البرنامج السياسي. إن أكثر نقاط الاتفاق الفلسطيني الجديد إشراقا هي الحديث عن برنامج سياسي موحد تلتزم به حكومة الوفاق الجديدة. إن وجود حكومتين فلسطينيتين كان واحداً من الأسباب التي ارتكزت عليها اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس الأمن في رفض التوصية بقبول الطلب الفلسطيني، وإن زوال مثل هذه الحالة سينفي السبب وراء عدم التوصية. ما

رسمت إسرائيل سياساتها على افتراض أنه يمكن دعم السلطة في رام الله لتواصل تقدمها الاقتصادي فيما يتم التعامل مع غزة وفق مقتضيات الحاجة الأمنية من تشديد للحصار أو تخفيف له

٧٨ تسفي برئيل، «من المصالحة» هآرتس، ٢٧ كانون الأول ٢٠١١.

يقترحه هذا التحليل أن ثمة جملة واسعة من الدوافع تجعل إسرائيل تقف في وجه المصالحة وتجعل تحقيقها ضاراً بمصالحها الحيوية، وهي أسباب تبدأ من الوضع الميداني وتنتهي بتبعات ذلك على الطلب الفلسطيني المستقبلي بخصوص الدولة الفلسطينية.

سياسياً عرضت إسرائيل على أبو مازن الاختيار بين حماس وإسرائيل، بين الجلوس مع حماس أو الجلوس معها

تمايزت ردة فعل إسرائيل على موضوع المصالحة ، إذ يمكن رصد موقفين مختلفين تطور أحدهما عن الآخر. كان الموقف الإسرائيلي في بداية الأمر صارماً بخصوص المصالحة رافضاً أي تبرير لها، بل إن إسرائيل تحدثت عن حزمة من العقوبات التي ستفرضها على السلطة والتي في طليعتها وقف العائدات الضريبية التي تجمعها لصالحها. سياسياً عرضت إسرائيل على أبو مازن الاختيار بين حماس وإسرائيل، بين الجلوس مع حماس أو الجلوس مع إسرائيل، بين الاتفاق مع حماس أو الاتفاق مع إسرائيل. وصورت المصالحة بأنها معطلة لعملية السلام ولآفاق تحقيق التسوية. وأعلن نتنياهو أن حكومته لن تجري أي مفاوضات سلام مع السلطة إذا ما دخلت حركة حماس في الحكومة وفي منظمة التحرير. إلا أن هذا اعتبر رد فعل أوليا على خطوة رأت فيها إسرائيل جزءاً من حرب أبو مازن ضدها. وباستثناء تعطيل مؤقت للعائدات الضريبية فإن إسرائيل واصلت الضغط على أبو مازن من أجل المفاوضات وسعت من أجل الضغط على حماس لمواصلة العمل بقواعد اللعبة في غزة. دعت بعض الأوساط الإسرائيلية الحكومة للاستفادة من المصالحة ومحاولة تسخيرها لخدمة المقاصد الإسرائيلية، إذ إنها لا تخلو من منافع. كتبت أسرة تحرير هآرتس مثلاً بأن المصالحة الفلسطينية قد تكون مدخلاً مناسباً للتسوية، فبدخول حماس في شراكة مع أبو مازن فهي قد تقبل برؤيته السياسية.[٧٩] وعليه يمكن العمل على تشجيع هذه المصالحة.

كان الاتجاه الغالب في إسرائيل من المصالحة أنها سوف تعيد حماس إلى الضفة الغربية، فقد تم النظر إليها أيضا من المنظار الأمني-السياسي، حيث أن استمرار الجمود السياسي إلى جانب الإجراءات العقابية التي تمارسها إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية، ستؤدي حسب هذه الرؤية الإسرائيلية، إلى خلق واقع سياسي جديد في السلطة الفلسطينية، وستمكن المصالحة حماس من العودة وتجديد نشاطها في الضفة الغربية، ويعتقد أصحاب هذا التوجه أن الجمود من جهة ووقف الضغط على حماس من جهة ثانية سيؤدي إلى إضعاف التيار الفلسطيني الذي ينطلق من المفاوضات لحل الصراع.[٨٠]

كان الاتجاه الغالب في إسرائيل من المصالحة أنها سوف تعيد حماس إلى الضفة الغربية

عبرت عن الموقف الأكثر تقدماً أوساط أكاديمية رأت أن التطور الذي قد يحدث في موقف حماس السياسي يتطلب التأمل، خاصة مع حديث خالد مشعل عن المقاومة

٧٩ «المصالحة الفلسطينية مدخل للتسوية»، أسرة التحرير، **هآرتس**، ٢٨ حزيران ٢٠١١.
٨٠. شلومو بروم، نتائج لقاء عباس-مشعل في القاهرة، **مجلة مباط عال**، العدد ٢٩٩، ٢٠١١، ص: ٢.

السلمية وعن الكشف عن توحيد الأجهزة الأمنية بعد إجراء الانتخابات وتفويض أبو مازن بالملف السياسي وعدم الرفض المطلق لفكرة التفاوض مع وجود مرجعيات. وعليه فإن المصالحة الفلسطينية خطوة ايجابية وعلى إسرائيل أن تستغلها أحسن استغلال، وخصوصا في أعقاب تلك التصريحات، وتشير هذه الأوساط إلى أن على الحكومة الإسرائيلية تشجيع هذه الصيرورة وهذه التحولات السياسية.[٨١]

عملياً، وفي موقف أكثر تفصيلاً أدلى به نتنياهو فـ «الوحدة بين حركتي حماس وفتح تلزم تجريد قطاع غزة من السلاح»،[٨٢] فيما تراجعت اللغة الإسرائيلية التي تطالب أبو مازن بالتنازل عن حماس لصالح الجلوس مع إسرائيل. عزز هذا التحول في الموقف الإسرائيلي حقيقة أن أبو مازن بدأ المفاوضات الاستكشافية بشكل مباشر مع إسرائيل بعد لقائه بمشعل ما عزز وجهة النظر القائلة بأن الرجل لا يريد المفاضلة بين خيارين، بل هو يبحث عن استكشاف أفضل السبل لتحقيق غايته السياسية المتمثلة في توحيد الموقف الفلسطيني والضغط للحصول على الحقوق الوطنية، وأن اللقاء مع حماس ليس مرتبطاً بوقف المفاوضات. إلا أن هذا لا يجب أن يعني أن إسرائيل قد لا تعود في المستقبل وعندما تتوقف اللقاءات الاستكشافية أو تتعثر إلى اتهام الرئيس الفلسطيني بالرضوخ لمطالب شركائه الجدد. وبكلمة أخرى فإن إسرائيل تزن المصالحة وفق معايير المصلحة الإسرائيلية البحتة، وهي تحاول أن تؤثر فيها بما يخدم هذه المصالح.

صفقة تبادل الأسرى والعلاقة مع غزة

تزايد النقاش حول مستقبل العلاقة مع غزة والترتيبات مع حماس بعد النجاح الكبير الذي حدث في قضية تبادل الأسرى أو ما تعرف منذ خمس سنين بصفقة «شاليت». ودار نقاش طويل حول دوافع نتنياهو وتعجله المفاجئ في إتمام الصفقة التي قيل إنها بصورتها التي تمت عليها كانت على طاولة مكتبه منذ اليوم الأول الذي عاد فيه لرئاسة الوزارة قبل أكثر من سنتين. أكثر نتنياهو بدوره من الحديث في خطاباته التي بدأها بإعلان نيته إتمام الصفقة، وتواصلت حتى بعد إطلاق شاليت بأن ثمة حاجة لإعادة الجندي للبيت، وتحدث عن الواجب الملقى على عاتقه بإعادته إلى أهله، وأخبر مواطنيه بالحيرة التي واجهها لكنه قرر في نهاية المطاف أن يتم الأمر.[٨٣]

---

٨١ يورام شفايتسر وشلومو بروم، حول تصريح مشعل بتبني النضال الشعبي السلمي- هل حقا تحول؟ مجلة «**مباط عال**»، العدد ٣٠٨، ٢٠١٢. ص: ٢.

٨٢ «عريقات: ورقة الـ٢١ نقطة الإسرائيلية تضمنت عناوين عامة دون تفاصيل»، **الأيام**، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٢.

٨٣ شاهد الخطاب الذي أعلن فيه نتنياهو إتمام الصفقة، الخطاب باللغة العبرية:
http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=837646 (شوهد في تاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠١١)

من الصعب فصل عملية التبادل تلك وتوقيتها عن رغبة نتنياهو بالتدخل في الشأن الفلسطيني والتأثير عليه خاصة في ظل إصرار الرئيس أبو مازن على المضي قدماً في الذهاب إلى مجلس الأمن وميله لتعميق المصالحة مع حماس. جاءت العملية المفاجئة لتقوية حماس أمام إصرار أبو مازن ووقوفه في وجه الضغوط التي مورست عليه لثنيه عن موقفه. فقد أظهرت العملية نتنياهو في الشارع الفلسطيني خاضعاً منهزماً أمام إصرار حماس، ونالت الأخيرة دفعة كبيرة من التأييد الجماهيري، حيث بدت كمن أرغمت إسرائيل على الاستجابة لمطالبها. وفيما كانت شعبية الرئيس أبو مازن ترتفع بسبب مواقفه الصلبة في رفض أي تنازل عن الذهاب للأمم المتحدة، قدم نتنياهو لحماس مصدراً موازياً من الدعم الشعبي.

من الصعب فصل عملية التبادل تلك وتوقيتها عن رغبة نتنياهو بالتدخل في الشأن الفلسطيني والتأثير عليه

وعقب صفقة الأسرى استعادت بعض المصادر الإسرائيلية وعد أولمرت للرئيس عباس بإطلاق سراح دفعة من الأسرى بالاتفاق معه كخطوة لتعزيز الثقة، ثم أشارت الصحافة الإسرائيلية نقلاً عن مصادر في الرباعية إلى عرض إسرائيل على الفلسطينيين إطلاق سراح مائة من الأسرى مقابل العودة لطاولة المفاوضات وهو ما نفاه الدكتور صائب عريقات. وبات واضحاً أن نتنياهو ليس معنياً على الإطلاق بتعزيز الرئيس أبو مازن بل بالانتقاص من شأنه، واكثر من ذلك هدد بعض أركان حكومته الرئيس أبو مازن. ليبرمان قال للصحافة الإسرائيلية إنه إذا كانت هناك عقبة أمام السلام، ويجب إزالتها فهو أبو مازن.[٨٤] بل تحدثت مصادر عن محاولة لتقييد حركة الرئيس الفلسطيني من خلال منحه تصريحاً لشهرين فقط، وهو ما قالت عنه مصادر إسرائيل بأنه مجرد خطأ فني.

ووجه نتنياهو بانتقادات كثيرة متنوعة حول عملية التبادل، إلا أنه تمتع بدعم قوي سواء من الطيف السياسي أو من الرأي العام لأنه نجح في «إحضار شاليت للبيت». ولتعزيز موقفه أمام منتقديه القلائل اتخذ مجلس الثمانية قراراً بشن حرب على أية جهة تختطف جنوداً، وأشار المجلس ضمناً لحماس حين قال إن هذه الجهة ستدفع ثمناً غالياً يتمثل بإنهاء حكمها.[٨٥] بل إن الحكومة الإسرائيلية سرعان ما قامت بالتصعيد ضد غزة في رسالة مزدوجة، الأولى لشعبها بأن الصفقة لم تقيد يد الجيش وأنه طليق بصورة أكثر في مقارعة مطلقي الصواريخ، والثانية لحماس بأن ثمة قواعد للعبة يجب الالتزام بها.

ووجه نتنياهو بانتقادات كثيرة متنوعة حول عملية التبادل، إلا أنه تمتع بدعم قوي سواء من الطيف السياسي أو من الرأي العام

وتشكل العلاقة مع غزة وطرق التعامل مع حماس قضايا مهمة تشغل إسرائيل وسياسييها. فهي تعرف أن حماس تقوم بملاحقة التنظيمات الصغيرة التي تطلق بين الفينة والأخرى رشقات من الصواريخ على البلدات المجاورة لغزة، فيما لا تشارك حماس إلا

٨٤ «عريقات يتصل بالرباعية: هذا تحريض على اغتيال الرئيس. ليبرمان: أبومازن يمثل العقبة أمام السلام ويجب إزالتها لإحياء العملية»، **الأيام**، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١.

٨٥ «إسرائيل تهدد بشن حرب في حال اختطاف جنودها» **الأيام**، ٣١ كانون الأول ٢٠١١.

في حالات قليلة وباستحياء في تلك العمليات وذلك حين تجد نفسها مدفوعة لعملية رد فعل على اغتيال إسرائيلي سافر لمجموعاتها. ويرتفع بين الفينة والاخرى في إسرائيل نقاش متفاوت الوتيرة حول الحاجة لعملية عسكرية واسعة في غزة، خاصة في اعقاب عمليات إطلاق صواريخ على إسرائيل، والخوف من ان تبدو إسرائيل عاجزة عن الرد، غير انه والى اللحظة يتبنى الجيش سياسة التعقب التي يقوم بموجبها بملاحقة المجموعات المطلقة للصواريخ قبل وبعد إطلاقها، وأصابت عمليات الجيش هذه أسماء قال الجيش إن لها دورا بارزا في تلك العمليات، ربما كان أبرزها مسؤول لجان المقاومة الشعبية في رفح الذي ارتبط اسمه في البداية بعملية إيلات. لقد نظر لغزة إلى أنها مصدر كل تهديد أمني يمس إسرائيل سواء في محيطها أو في صحراء سيناء التي بات الوضع فيها يقلق إسرائيل.

لقد نظر لغزة إلى أنها مصدر كل تهديد أمني يمس إسرائيل سواء في محيطها أو في صحراء سيناء التي بات الوضع فيها يقلق إسرائيل

دعت جهات إسرائيلية كثيرة إلى عملية «الرصاص المصبوب٢»، غير أن وجهة النظر التي غلبت كانت مع استمرار العمليات في غزة، دون الوصول إلى مستوى هجمة متواصلة أو حرب ثانية، ذلك أن أي حرب جديدة ستكون مكلفةً لإسرائيل نظراً لأنها تواجه حملة دعائية مضادة من قبل الفلسطينيين بسبب إطلاق مبادرة أيلول الفلسطينية، إضافة إلى الاعتقاد أن ردة الفعل الدولية ستكون كبيرة، كما أن ارتدادات هزة الحرب السابقة لم تنته بعد.

لتجنب دخول حرب ثانية اقترح غيورا ايلند[٨٦] أربعة أهداف مختلفة من الأكثر تواضعاً حتى الأبعد أثراً يمكن تحقيقها مجتمعة أو الاكتفاء بتحقيق بعضها، كما أن كل هدف يمكن استخدام خطة عسكرية مختلفة لإنجازه. (١) تحقيق الردع حتى تفهم حماس أن استمرار العنف يعرض حكمها للخطر، (٢) إلى جانب الهدف السابق توجيه ضربة شديدة إلى المنظمات العسكرية في غزة، (٣) وإلى جانب السابق منع قدرة حماس والمنظمات الأخرى على مواصلة تهريب السلاح في المستقبل عبر محور فيلادلفيا، (٤) إسقاط حكم حماس مع تحقيق الأهداف السابقة.

وجهة النظر التي غلبت كانت مع استمرار العمليات في غزة، دون الوصول إلى مستوى هجمة متواصلة أو حرب ثانية

إلى جانب ذلك تحدثت مصادر إسرائيلية عن تطور المعدات القتالية الموجودة في غزة، حيث اتهمت هذه المصادر غزة بتهريب سلاح ليبي متطور بجانب عمليات تهريب السلاح الإيراني والقادم من حزب الله شملت أسلحة متقدمة مضادة للطائرات. لذا، وعقب كل تصعيد في المنطقة، وعقب كل صدور إعلان عن عمليات تهريب، كانت الأصوات في مجلس الثمانية تنادي بضرورة الدخول في عملية «تنظيف» في غزة.

هناك من نادى بضرورة إعادة تقييم العلاقة مع حماس، حيث أن الصفقة تشكل بداية

٨٦ غيور ايلند، «رصاص مصبوب ٢ – حتى نتلافى أخطاء الماضي»، **يديعوت احرونوت**، ٢٩ آذار ٢٠١١.

جيدة لفحص إمكانيات الشروع في علاقة مع حماس تحقق من ورائها إسرائيل المزيد من الأمن والاستقرار في الجبهة الجنوبية. وكما يكتب عنار شيلو فإن ثبت أنه يمكن أن يجري بين حماس وإسرائيل حوار حقيقي وبناء يتخلي فيه الطرفان كل عن بعض مطالبه، ويتوصلان إلى نقطة مصالحة، فليكن، ولا يجوز أن ينحصر هذا الحوار في الإفراج عن أسرى فقط، بل ينبغي توسيعه وأن يشتمل على قضايا مثل حصار غزة والوضع الاقتصادي في غزة والإرهاب وإطلاق الصواريخ، وربما وقف قتال طويل الأمد.[٨٧]

حافظت إسرائيل وحماس على قواعد اللعبة بحيث لم تقد عمليات الاغتيال التي ينفذها الجيش إلى تصعيد غير مضبوط ومحكوم، كما لم تقم إسرائيل بضربات شديدة بحق قيادة حماس وإن كانت فعلت ذلك بحق الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة وكتائب الأقصى. تواصلت «لعبة القط والفأر» بكلمات حنان غرينبرغ ولم يكن أي طرف معنياً أن يحمل وعاء الوقود إلى نقطة التفجير بل مواصلة اللعب حسب قواعد اللعبة.[٨٨] وعلى الرغم من أن التصعيد في بعض الأوقات وصل ذروة كبيرة، حيث شهد شهر آذار ٢٠١١ تصعيداً كبيراً تمثل بإطلاق خمسين صاروخا على إسرائيل، إلا أن الطرفين حافظا على شعرة معاوية. وعليه ستواصل إسرائيل بين الفينة والأخرى التأكد من أن حماس تلتزم بقواعد اللعبة فيما تكثف جهودها من أجل تقليل أي مخاطر أمنية تأتي من غزة، فإلى جانب تطوير القبة الحديدية تنوي إسرائيل إقامة غابة أمنية على الحدود مع غزة لعرقلة إطلاق الصواريخ. سياسياً فإن إسرائيل تفضل الوضع الراهن في غزة، حيث حماس تتحكم بمقاليد الحكم وتردع «المشاغبين» بقسوة، على أي وضع جديد يفرض البحث عن ترتيبات ميدانية جديدة، ما لم تكن هذه الترتيبات متفق عليها مسبقاً كجزء من البحث الفلسطيني الإسرائيلي حول مستقبل الضفة وغزة وتكون حماس جزءاً من هذه الترتيبات وبشكل مقبول.

تدل مواقف الجمهور الإسرائيلي من العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، أن الجمهور الإسرائيلي مستمر في انزياحه نحو اليمين، وحتى اليمين الاستيطاني

رؤية نتنياهو باتت إجماعا وطنيا

تدل مواقف الجمهور الإسرائيلي من العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، أن الجمهور الإسرائيلي مستمر في انزياحه نحو اليمين، وحتى اليمين الاستيطاني. وقد أخذ هذا الجمهور بتبني مواقف نتنياهو حول جوهر الصراع (عدم الاعتراف العربي- الفلسطيني بدولة يهودية) وحول شكل الحل النهائي المقترح اسرائيليا.

في مقياس السلام الذي أجري على المجتمع الإسرائيلي حول الموقف من الثورات العربية، أشار ٥٧٪ من هذا الجمهور إلى أن إمكانية حدوث ثورة وانتفاضة شعبية فلسطينية

٨٧ عنار شيلو، «صفقة شاليت تفتح باباً للحوار مع حماس»، **هآرتس**، ٢٦ تشرين الأول ٢٠١١.
٨٨ حنان غرينبرغ، «لعبة القط والفأر في غزة»، **معاريف**، ١٣ كانون الأول ٢٠١١.

مشابهة في الضفة الغربية هو ضئيل، ٤٧٪ يرون الأحداث في العالم العربية بالنسبة لإسرائيل بشكل ايجابي، بينما يرى ٣٠٪ هذه الأحداث بشكل سلبي. أما بالنسبة لتأثير الربيع العربي على عملية السلام، أشار ٣٨٪ انه في المستقبل القريب لن يكون هنالك تأثير على عملية السلام، بينما أشار ٢٢٪ بأنه سيكون للربيع العربي تأثير ايجابي مقابل ٢٧٪ أشاروا انه سيكون لها تأثير سلبي.[٨٩]

في مقياس السلام الذي أجري في شهر كانون الأول ٢٠١١، حول الموقف من ضم الضفة الغربية، أشار ثلثا المستطلعين أنهم ضد ضم الضفة الغربية، بينما أيد ٢٣٪ ضمها[٩٠]، هنا تجدر الإشارة إلى أن هذا السؤال وجه بصياغة تربط بين ضم الضفة الغربية وبين الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وهو ما يفسر الرفض الكبير لضم الضفة الغربية. فيما يتعلق بتقييم المجتمع الإسرائيلي لأداء حكومة نتنياهو في موضوع التفاوض مع إسرائيل، أشار ٥٤٪ من المستطلعين أن أداء الحكومة كان جيدا أو جيد جدا، بينما عارض ٥٨٪ منهم لقاء تسيفي ليبني مع أبو مازن في شهر تشرين الثاني في الأردن.[٩١] تدل هذه النتائج أن المجتمع الإسرائيلي يقف وراء موقف نتنياهو من المفاوضات وهو ما يشير إلى تبنيه عمليا رؤية نتنياهو من المفاوضات، مايشكل أحد العوامل التي تمنح هذه الحكومة القوة الداخلية للاستمرار في نهجها السياسي تجاه مسألة حل الصراع. وهذا ينسجم مع موقف غالبية الشارع اليهودي (٧٠٪) الذي يعتقد أن المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل لن تؤدي إلى سلام بين الطرفين؟[٩٢] لهذا فهم يؤيدون توجه نتنياهو نحو إدارة الصراع بهدف تقليل الأضرار الناجمة عنه قدر الإمكان.

جدول: مواقف الرأي العام الإسرائيلي من إقامة دولة فلسطينية

	أيلول ٢٠١١	٢٠٠٧	٢٠٠٦
غير محبذ بالمرة	٢٧	٤٥	٣٩
غير محبذ إلى حدّ ما	٣١,٢		
محبذ إلى حدّ ما	٢٢,٩	٥٥	٦١
محبذ جدا	١٠,٩		
لا يعرف	٨		

المصدر: افرايم يعار وتمار هارمن (٢٠١١). مقياس السلام أيلول ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب. معطيات السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مأخوذة عن يهودا بن مئير ودفنا شيكد (٢٠٠٧). الرأي العام والأمن القومي ٢٠٠٧. تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي.

٨٩. افرايم يعار وتمار هارمن، ٢٠١١. **مقياس السلام** آذار ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
٩٠. افرايم يعار وتمار هارمن ٢٠١١، **مقياس السلام** كانون الأول ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
٩١. افرايم يعار وتمار هارمن ٢٠١١، **مقياس السلام** تشرين الثاني ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
٩٢. المصدر السابق.

وفي السياق نفسه، يعتقد غالبية اليهود ٥٨٪ أن المصلحة الإسرائيلية لا تتطلب إقامة دولة فلسطينية في هذه المرحلة، كما يعتقد ٧٩٪ أن القيادة الفلسطينية غير قادرة على إيفاء استحقاقات اتفاق سلام مع إسرائيل[٩٣]، ونرى في هذه المواقف انسجاما مع مواقف الحكومة الإسرائيلية المباشرة خلال العام ٢٠١١. ففي استطلاع قامت به «مبادرة جنيف» في حزيران ٢٠١١، أبدى الإسرائيليون رغبة في الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين على الوضع النهائي (٥٧٪)، لا بل اعتقدت غالبيتهم أن الجمود السياسي يضر بمصالح إسرائيل (٦١٪)، واعتقدت أغلبية اكبر (٦٧٪) أن على إسرائيل أن تطرح مبادرة سياسية خاصة بها قبل أيلول وذلك لتفادي هذه الإضرار السياسية، ولكن عندما تم سؤالهم عن جوهر هذه المبادرة، عارض حوالي ٤٨٪ منهم أن تشمل المبادرة، انسحابا من غالبية الأراضي الفلسطينية، تنازلا عن الأحياء العربية في القدس (لاحظ/ي التسمية، ليس القدس الشرقية!)، وترتيبات أمنية ودخول لاجئين إلى إسرائيل، بينما وافق عليها ٤٢٪ منهم. وأشار ٥٣٪ بأنهم غير مقتنعين بإمكانية التوصل إلى اتفاق سلام مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس؟[٩٤]

يعتقد غالبية اليهود (٥٨٪) أن المصلحة الإسرائيلية لا تتطلب إقامة دولة فلسطينية في هذه المرحلة، كما يعتقد (٧٩٪) أن القيادة الفلسطينية غير قادرة على إيفاء استحقاقات اتفاق سلام مع إسرائيل

مواقف الجمهور الإسرائيلي من قضايا الحل النهائي (٪)[٩٥]

	أيار ٢٠١١		كانون الأول ٢٠١٠	
	موافق	معارض	موافق	معارض
الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ وضم الكتل الاستيطانية	٣٠	٥٢	٣٠	٥٥
أحياء يهودية في القدس تحت السيادة الإسرائيلية والأحياء العربية تحت السيادة الفلسطينية	٤٣	٣٩	٤٥	٤٣
حائط البراق تحت السيادة الإسرائيلية والمسجد الأقصى تحت السيادة الفلسطينية	٣٧	٤٦	٣٩	٤٩
دولة فلسطينية منزوعة السلاح	٥١	٣١	٥٥	٣٢
الإعلان المتبادل عن إنهاء الصراع والمطالب المتبادلة	٦٤	١٨	٧٤	١٧
عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية وعودة محدودة لإسرائيل بقرار مستقل إسرائيلي	٣٩	٤٩	٣٢	٥٦

٩٣. افرايم يعار وتمار هارمن، ٢٠١١، **مقياس السلام** أيلول ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب.

٩٤. أنظر إلى النتائج على الموقع التالي:
8303006-http://www.slideshare.net/genevaaccord/2011 (شوهد في تاريخ ٥/ ١/ ٢٠١٢)

٩٥. يعتمد هذا الجدول على استطلاع «مبادرة جنيف» انظر المصدر السابق، ولكن تجدر الإشارة أن هذا الاستطلاع يشمل أيضا المواطنين العرب في إسرائيل والذين يشكلون ١٨٪ من مجمل سكان إسرائيل. النسبة المتبقية هي للذين لم يقرروا بعد.

نجحت الحكومة الإسرائيلية خلال العام ٢٠١١، في استمالة الشارع الإسرائيلي إلى مواقفها، سواء بسبب موقفها المثابر من المفاوضات أم بسبب التحولات التي شهدها العالم العربي، ففي شهر شباط أشار ٢٠١١، أشار حوالي ٩٠٪ من الإسرائيليين أن سياسة الحكومة من عملية السلام تهدد الأمن القومي لإسرائيل، بينما أشار حوالي ٧٠٪ في شهر كانون الأول ٢٠١١، أنهم لا يعتقدون بإمكانية تحقيق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذا ينسجم مع موقف الحكومة بإدارة الصراع على مدى بعيد.

في استطلاع آخر أجراه مركز «ترومان» في الجامعة العبرية، أشار ٦٩٪ من الإسرائيليين انه إذا اعترفت الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية فان على إسرائيل قبول هذا القرار، ولكن في المقابل أشار ٣٥٪ أن على إسرائيل أن تمنع أي تغييرات على الأرض في حالة الموافقة على هذا القرار، بينما أشار ٣٤٪ أن على إسرائيل الدخول إلى مفاوضات مع الفلسطينيين لتحقيق هذا الاعتراف. وأشار ١٦٪ من الإسرائيليين أن على إسرائيل معارضة هذا القرار، حيث أكد ٧٪ أن على إسرائيل ضم مناطق السلطة الفلسطينية، بينما طالب ٤٪ الحكومة الإسرائيلية باجتياح كل مناطق السلطة الفلسطينية ومنع تنفيذ هذا القرار بالقوة.[٩٦] وفي استطلاع «مبادرة جنيف» أشار ٥٣٪ أن على إسرائيل عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية مقابل ٤٠٪ اعتقدوا عكس ذلك.[٩٧]

أشار ٦٩٪ من الإسرائيليين إلى أنه إذا اعترفت الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية فان على إسرائيل قبول هذا القرار، ولكن في المقابل أشار ٣٥٪ أن على إسرائيل أن تمنع أي تغييرات على الأرض في حالة الموافقة عليه

يتجه موقف الشارع الإسرائيلي أكثر وأكثر نحو مواقف نتنياهو واليمين الاستيطاني من الصراع، فتأييد الدولة الفلسطينية في تراجع ، وعلى الرغم من أن غالبية الإسرائيليين يطالبون الحكومة الإسرائيلية بقبول اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، إلا أن أولئك يطالبونها بعدم تغيير الأمر الواقع على الأرض، أي إبقاء الاحتلال الإسرائيلي على المنطقة C. أي أن الإسرائيليين يريدون الاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود سيطرتها الحالية، وليس توسيع السيادة الفلسطينية على الأجزاء الأخرى من الأرض الفلسطينية.

٩٦. موقع الناطق الرسمي باسم الجامعة العبرية:
http://www.huji.ac.il/cgi-bin/dovrut/dovrut_search.pl?mesge131662069505872560 (شوهد في تاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠١٢)

٩٧. استطلاع «مبادرة جنيف»، مصدر سبق ذكره.

إجمال

عملت إسرائيل عام ٢٠١١ على إحباط كل محاولة للعمل جديا على حل الصراع وإنهاء الاحتلال بالمقابل حاولت، مستغلة الوضع المحلي، الإقليمي والدولي، فرض المزيد من الوقائع على الأرض وخصوصا في القدس. وما زالت حكومة نتنياهو تتبنى وتسلك منهج التفاوض من أجل التفاوض لا من أجل الحل، فيما تعمد الوقت ذاته إلى تغيير الواقع عبر فرض حقائق جديدة وتمرير مزيد من الخطط الاستيطانية، وهو ما يتوقع أن يستمر على الأقل حتى الانتخابات الإسرائيلية المقررة عام ٢٠١٣، وبما يسمح الواقع الإقليمي والدولي بها.

تقود حكومة نتنياهو ومعها اليمين الإسرائيلي والاستيطاني خطة الضم الزاحف لمناطق C او الجزء الاكبر منها، تتم عملية الضم الزاحف من خلال مسارين، عملي ورمزي، يمر العملي من خلال تشييد الوحدات الاستيطانية وتحويلها الى امر واقع وهو ما وصل تزايد في عام ٢٠١١، خلال فترة حكومة نتنياهو، فيما يمر الرمزي في تبني سلسلة من القرارات التي تجعل الضم الواقعي كحالة طبيعية في الوعي الإسرائيلي، وهو ما حدث على سبيل المثال لا الحصر، من خلال تعيين مستوطن قاضياً في محكمة العدل العليا الاسرائيلية لأول مرة في تاريخ إسرائيل، وتعيين عضو في كلية اريل في مجلس التعليم العالي الإسرائيلي، ناهيك عن الاعتراف القريب بكلية اريل كجامعة إسرائيلية ثامنة، و ترتيب زيارات منهجية لطلاب المدارس الإسرائيلية الى الضفة الغربية وخصوصا الخليل كجزء من خطة وزير المعارف الليكودي بتعريف الطلاب على «التراث اليهودي» والاستيطاني في الضفة الغربية، وغيرها من الخطوات الرمزية.

تقود حكومة نتنياهو ومعها اليمين الإسرائيلي والاستيطاني خطة الضم الزاحف لمناطق C او الجزء الاكبر منها